



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)

الربع الرابع من عام 2021م

الملخص

تتمثل أبرز نقاط هذا الربع فيما يلي:

تتمثل العوامل المحركة لتوقعات الطلب العالمي لهذا الربع في عدة عوامل (مثل: بطء وتيرة معدلات التطعيمات في مختلف دول العالم وعمليات الإغلاق المتعددة المستمرة في العديد منها وارتفاع معدلات التضخم، بما فيها تكاليف الشحن، وحالات تأخير أوقات التسليم، وسلوك الاستهلاك الموسمي المعتاد المتمثل في تراجع النقل البري عقب الذروة التي شهدتها موسم الصيف، وغيرها من العوامل الأخرى). وبالتالي، فإن من المتوقع أن يؤدي الانتعاش بعد التعافي من جائحة كوفيد - 19 إلى إبطاء وتيرة نمو الطلب على النفط بالتزامن مع ركود إجمالي ربع سنوي في الربع الرابع من عام 2021 بما يقدر بنحو 10 آلاف برميل يوميًا.

نظرًا لأن الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشهد انتعاشا اقتصاديا بوتيرة أسرع مقارنة بمعظم الدول النامية الأخرى، فإننا نتوقع أن تشهد معظم الدول أعضاء المنظمة نموًا في الطلب على النفط لهذا الربع، باستثناء العديد من دول المنظمة في أوروبا واليابان. كما يتوقع من ناحية أخرى، أن تشهد العديد من الدول غير الأعضاء في المنظمة انخفاضات ملحوظة، لا سيما منطقتي أوراسيا والشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية أقوى انخفاض فصلي يبلغ حوالي 570 ألف برميل في اليوم، وذلك تماشيًا مع سلوك استهلاكها الشتوي المعتاد. غير أن الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند ستحد من وتيرة هذه الانخفاضات بالتزامن مع الانتعاش الاقتصادي السليم عند مستويات تتراوح ما بين (300 و340) ألف برميل في اليوم على التوالي.

أما فيما يتعلق بجانب العرض، فلا يتوقع حدوث تغييرات حقيقية في هذا الربع منذ الإعلان عن تقرير أوبك وشركائها (تحالف أوبك بلس) في شهر يوليو والاجتماعات اللاحقة، حيث تشير القديرات إلى حدوث نمو ربع سنوي بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم. كما سيأتي كل النمو المتوقع تقريبًا من الدول أعضاء تحالف أوبك بلس، حيث ستتراجع تخفيضاتهم المقررة. إذا أردنا تسليط الضوء على أي أمر بصفة خاصة فيما يتعلق بالإمدادات هذا الربع، فإن ذلك سيكون الطابع المؤقت لأزمة الطاقة، وأفضل السبل لإدارتها.

علاوة على ذلك، فإن السوق الحالية التي تشهد قيودا مشددة، وحقيقة ازدياد التقلبات فيها بسبب الفترات المتقطعة التي شهدت قضايا سلسلة التوريد والاختناقات، فإن من المتوقع أن تشجع أسعار النفط الحالية المرتفعة المنتجين من خارج تحالف أوبك بلس على زيادة إنتاجهم، وهذا ما سيسلط عليه هذا التقرير الضوء.

أما بالنسبة للتغييرات الحالية في تنقيح بيانات الإنتاج التاريخية لهذا العام، فإن فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط أكثر تفاعلاً إزاء العجز الكلي في الإمدادات لهذا العام الذي يبلغ حوالي 550 ألف برميل في اليوم، على الرغم من توقع حدوث فائض في هذا الربع. إلا أن هذا الفريق على النقيض من ذلك، يفترض أنه ونحن نستشرف عام 2022، فإن الفائض من الإنتاج سيشهد تطوراً ملحوظاً، مما يؤدي إلى تباطؤ نمو إنتاج الدول أعضاء تحالف أوبك بلس على مدار العام.

من المتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2021 على أساس سنوي بمقدار 4.44 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 96.5 مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بمعدل 3.47 مليون برميل في اليوم، وأن يعود إلى مستوياته في عام 2019 بحلول الربع الثالث من عام 2022. كذلك نتوقع بالمقارنة مع توقعاتنا الأخيرة، ارتفاع نمو الطلب العالمي بمقدار 200 ألف برميل في اليوم مقارنة بتقريرنا لتنبؤات كابسارك لأسواق النفط للربع الثالث من عام 2021 (KOMO Q3 2021)، وبلوغه مستوى أعلى بمقدار 100 ألف برميل في اليوم مقارنة بتوقعاتنا السابقة لعام 2022.

الملخص

من جانب آخر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ نمو الاقتصاد العالمي حوالي 6% في عام 2021، ونموه في عام 2022 بنحو 4.9%، مقارنة بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3% في عام 2020. علاوة على ذلك، فقد قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في توقعاتها لشهر سبتمبر "بالحفاظ على الانتعاش في مساره الصحيح"، وتعديل توقعاتها لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى -3.4% لعام 2020، ومراجعة توقعاتها لنمو عام 2021 بزيادته إلى 5.7% (0.1% أقل من توقعات شهر مايو). كذلك من المتوقع أن يشهد عام 2022 نموًا بنسبة 4.5%. فيما تعكس المراجعات التصاعدية للتوقعات العالمية لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدة عوامل جديدة، بما فيها التحفيز المالي في عددٍ قليل من الاقتصادات الكبرى، والتكيف الإيجابي للأنشطة الاقتصادية بالتزامن مع حالات الإغلاق. وتشمل التغييرات في توقعات عام 2021 المراجعة التصاعدية لتوقعات الاقتصادات المتقدمة، في حين تم تخفيض توقعات الاقتصادات الناشئة.

يعتمد فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) في توقعاته على الحقيقة الماثلة التي مفادها أن الصدمة المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 (وما يتصل بها من تأثيرات على سلسلة التوريد) تشكل عبئًا على الاقتصاد العالمي. وبالتالي، فإننا نرى أن التقدم يتمثل في اعتماد الاقتصاد على حزم التحفيز وتسوية مدفوعات الديون بالنسبة للدول النامية، مما سيساعد الدول على التركيز على زيادة التصدي لهذه الجائحة، وإيجاد انتعاش اقتصادي قوي، ولكنه متساوٍ لفترة ما بين عامي 2022 و2023. كما أننا نستند في توقعاتنا هذه على إمكانية ظهور متحورات فيروسية جديدة لجائحة كوفيد-19، إلا أننا نفترض أن المجتمع الدولي سيجد سبلا كفيلة بالتكيف مع هذه الأوضاع المربكة لا تعيق الانتعاش الاقتصادي.

الجدير بالذكر في هذا الصدد، أننا قمنا بمراجعة الطلب التاريخي لبعض الدول بزيادة معدلاته، ومراجعة بعض مستويات نمو الإنتاج بخفضها، لا سيما في كل من إيران ونيجيريا. وعلى الرغم من أن توقعات العرض لهذا الربع كانت واضحة ومباشرة، إلا أن تقدير الطلب كان أكثر تعقيدًا. ولقد أصبح من الواضح لنا ومنذ النصف الثاني من هذا العام حدوث انتعاش غير متكافئ من جائحة كوفيد-19، وتراجع معدلات المخزونات في مواجهة الانتعاش الاقتصادي والشحنات المتأخرة. ومن المتوقع أن ترتفع اختلالات سلسلة الإمدادات والتضخم في هذا الربع، ولن تقتصر الاضطرابات على النفط فقط. كما تحولت في الوقت ذاته قضية شركة إيفرغراند¹ إلى "لحظة ليمان صينية" - يقصد بذلك انهيار بنك ليمان براذرز² الذي أشعل شرارة الأزمة المالية العالمية - ويتساءل الناس عما إذا كان الاقتصاد العالمي معرضًا لخطر الانهيار المالي مثلما شهدناه في عام 2008.

لا يسعنا ونحن نستعرض كل هذه العوامل، إلا أن نتوقع تنبؤات مصحوبة بالتحفظ، آملين انحسار كل هذه المخاوف بحلول نهاية هذا العام. كما ينبغي أن يشجع الانتعاش الملحوظ الذي تحقق هذا العام المجتمع الدولي على التفاؤل، وأن يتحول اهتمامنا تدريجياً إلى معالجة تداعيات جائحة كوفيد-19، وأن نصب مجمل تركيزنا على التعافي المستدام لعالمنا من هذه الكارثة الإنسانية المروعة، مما يستلزم بالضرورة استمرار التعاون الاقتصادي، فضلا عن استمرار الدعم المالي على الصعيدين الوطني والدولي بوصفه العامل الأكثر أهمية في هذا الإطار.

¹ تعتمد إيفرغراند، ثاني أكبر شركة عقارية في الصين التي تعمل في أنشطة أخرى كالطاقة المتجددة والسيارات، على القروض بشكل كبير، حيث بدأت هذه الديون تخنق هذه الشركة بدءاً من 2018 وهو العام الذي تراجعت فيه إيراداتها من البيع، لتبدأ رحلة تعثرها عن سداد التزاماتها للبنوك. ويبدو أن هذه المشكلة حتى الآن ذات طابع محلي يحد، إلا أن المخاوف بشأن وقوع أزمة مالية صينية امتدت منذ ذلك الوقت إلى الأسواق المالية الغربية. وقد أصبحت "إيفرغراند" عنواناً رئيسياً لأزمة سوق العقارات الصيني، وسط مخاوف كبيرة من امتداد الأزمة إلى قطاع البنوك وتحولها إلى أزمة مالية عالمية على غرار انهيار بنك "ليمان براذرز" الأمريكي الذي مهد للأزمة العالمية 2008.

² كان إفلاس بنك ليمان براذرز في 15 سبتمبر 2008 في ذروة أزمة الرهن العقاري، بعد إخطار شركة الخدمات المالية بتخفيض التصنيف الائتماني بسبب مركزه الثقيل في الرهون العقارية عالية المخاطر، استدعت حكومة الولايات المتحدة عدة بنوك للتفاوض بشأن التمويل لإعادة تنظيم الديون. إلا أن هذه المناقشات باءت بالفشل، مما استدعى بنك ليمان إلى تقديم التماس بموجب قانون الإفلاس، وبظل هذا أكبر إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بقيمة تجاوزت 600 مليار دولار.

الملخص

كذلك نؤكد أهمية التعاون الاقتصادي والمالي لأن المسار المستقبلي للسياسات الحكومية غير مؤكد ويتسم بالتشكك الشديد، إضافة لوجود بعض المخاوف من احتمال حدوث خفض في الإنفاق الحكومي والتيسير الكمي بعد فترة وجيزة من وقوع أزمة كوفيد-19، مما قد يؤدي إلى حدوث حالة تباطؤ اقتصادي مثل تلك التي أعقبت الأزمة المالية التي شهدناها عام 2008. كما تسير أسواق السندات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على الطريق الصحيح نحو تحقيق أقصى شهر لها منذ شهر يناير، لرفع العائدات لأعلى مستوى لها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا. غير أن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة أن يساعد على خفض مخاطر التضخم، مما من شأنه أن يؤدي أيضا إلى تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وحدث خطر تصفية الاستثمار في عدد من الدول النامية لصالح عائدات أعلى في أماكن أخرى.

كما ستعمل معظم الدول على تعديل أسعار الفائدة فيها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، بينما سيسعى بعضها إلى زيادة الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب، مما سيؤدي إلى رفع أسعار السلع الأساسية. بينما يتدافع المجتمع العالمي للتكيف مع عالم ما بعد انتهاء جائحة كوفيد-19، عالم يكون أكثر وعياً بالمخاطر المناخية، مع بقائنا حذرين من أن هذه الإجراءات المجزأة قد تعوق توقعات النمو المستقبلية، فضلا عما يترتب عليها من تأثيرات غير مباشرة على الطلب على النفط. كان هناك إجماع في التراء قبل أقل من ثلاثة أشهر، لصالح إغلاق صناعة الوقود الأحفوري للوصول إلى الحياد الصفري للانبعاثات. إلا أننا نجد الآن وبالترزامن مع تشديد المخزونات، مجموعة من الخبراء والسلطات الأخرى يطالبون بزيادة الإنتاج.

ومن ثم، فإن توقعاتنا الأساسية تتوقف على مدى نجاح تدابير الاحتواء ضد المتحورات الفيروسية الجديدة لكوفيد-19 واستمرار حزم التحفيز الاقتصادي، ونفترض أن هذه الجائحة (بما فيها أي متحورات فيروسية جديدة لكوفيد-19) ستخضع للمراقبة المحلية والإقليمية للصيقة بحلول نهاية هذا العام. كذلك، تناولنا بالدراسة نتائج المسح نصف السنوي الذي أجريناه، الذي افترض المشاركون فيه أنه سيتم تطعيم أكثر من 50% من المجتمع الدولي بحلول النصف الثاني من عام 2022. ومع ذلك، فإن من المدهش أنه تم بالفعل تطعيم ما يقرب من 46.9% من سكان العالم حتى الآن (بجرعة واحدة). كذلك، تتوقع منظمة التجارة العالمية نمو تجارة السلع العالمية بمستويات تصل إلى 10.8% هذا العام، مما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بنسبة 8% المتوقعة في شهر مارس. ونتيجة لذلك، فإن هذه الأرقام تدعم توقعاتنا المتفائلة نسبياً بالنسبة للطلب.

كذلك، من المتوقع نمو إجمالي المعروض النفطي العالمي في عام 2021 بحوالي 1.8 مليون برميل في اليوم (أقل بحوالي 300 ألف برميل في اليوم من توقعاتنا للربع الثالث من عام 2021)، ونموه في عام 2022 بنسبة 6.1 مليون برميل في اليوم (حوالي مليون برميل في اليوم أعلى من توقعاتنا للربع الثالث لعام 2021). بينما نجد أن المراجعة التخفيضية في عام 2021 كانت بسبب الاضطرابات التي أثرت على الإمدادات مثل إحصار إيدا. كما تتوقع الأسعار المرتفعة الحالية حدوث طفرة في العرض في عام 2022 بالنسبة للعديد من الجهات الفاعلة، بما فيها النفط الصخري الأمريكي، بالإضافة إلى زيادات تحالف أوبك بلس.

في حين أن الخطط الحالية لتحالف أوبك بلس تتمثل في إنتاج ثابت لـ 400 ألف برميل في اليوم شهرياً (الخطة التي تم إقرارها في الاجتماع الأخير المنعقد في الرابع من شهر أكتوبر)، إلا أن البعض في السوق يطالبون بجدول زمني متسارع للإنتاج، مع قدر أكبر من التدخل. أما فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء هذه الأزمة قصيرة الأجل، فنجد أن معظمها تقع خارج سوق النفط، مثل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والفحم، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والاختناقات في سلسلة التوريد وغيرها من المشكلات المؤقتة. ومهما كانت التعديلات التي يتم إجراؤها على المدى القريب، فإنها قد تحتاج إلى أن تكون قابلة للإلغاء، والعكس عندما نشهد فائضا في المعروض للعام المقبل بناءً على الخطط الحالية لتحالف أوبك بلس. كما أن من المحتمل أن يبدأ الفائض في وقت مبكر ابتداءً من الربع الرابع حيث قد لا يلبي الطلب في فصل الشتاء التوقعات.

كما ناقشنا في الربع الماضي، فإن اتباع خطة تحالف أوبك بلس على نحو ما ورد أعلاه ينطوي على جدول منتظم للإنتاج بينما تراقب المجموعة السوق، ويتوقع فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن تكون هناك حاجة إلى توقف مؤقت أو تباطؤ في زيادات الإنتاج في الربع الأول من عام 2022 من أجل منع حدوث زيادة كبيرة في العرض. كما ستحصل

الملخص

الدول الأعضاء في تحالف أوبك بلس التي حصلت فعلياً على تعديل خط الأساس الذي سيتم تنفيذه في شهر مايو عام 2022، على زيادة طفيفة، ولكن من المتوقع أن يكون الإنتاج بخلاف ذلك ثابتاً في معظمه وخاضعاً لإدارة مستويات المخزونات.

من جانب آخر، يعتبر النفط الصخري الأمريكي من أهم العناصر المؤثرة في المستقبل القريب، حيث من المفترض أن يؤدي ارتفاع أسعاره إلى تحقيق نمو كبير في عمليات الحفر. فيما حافظت الشركات العامة الكبيرة على انضباطها حتى الآن، بينما تتوسع الشركات الخاصة الأصغر حجماً بوتيرة أسرع. كما أننا نعتقد أننا مضيئاً قدماً، أنه سيتم النظر في زيادة متواضعة في عمليات الحفر وسط الضغوط المستمرة من جانب المساهمين. ولقد شهد نمو العرض الأخير للنفط الصخري ثباتاً بشكل أساسي في المتوسط لعام 2021، مع ارتفاع محتمل قدره 840 ألف برميل في اليوم في عام 2022 بسبب الأسعار الحالية التي تدفع الإنتاج.

كما تشير هذه الاتجاهات في مجال العرض والطلب إلى أن العجز في العرض الذي شهدناه هذا العام وحتى الآن سينتهي في الربع الرابع من عام 2021، وأن يستمر حتى عام 2022، مع وجود فائض فصلي يتراوح ما بين (0.6 - 2.6) مليون برميل في اليوم، وأن يبلغ متوسطه في عام 2022 نحو 2.1 مليون برميل في اليوم. إلا أن هذه التوقعات تتوقف على مدى تحسن حالة جائحة كوفيد-19، بالتزامن مع ارتفاع وتيرة تلقي التطعيمات، والسيطرة على انتشار المتحورات الفيروسية الجديدة التي تسمح بمزيد من النمو الاقتصادي، في حين يتولى تحالف أوبك بلس إدارة الإمدادات بشكل متحفظ.

كما ذكرنا في توقعاتنا الأخيرة، فإننا نفترض أن يواجه تحالف أوبك بلس بعض التحديات في عام 2022، بينما قد يخاطر موسم شتاء عام 2021 / 2022 بفائض نفطي بسبب تراجع الطلب الموسمي وبداية انتعاش العرض خارج تحالف أوبك بلس. وقد يطلب من هذا التحالف في النصف الأول من عام 2022، إعادة التدخل بتخفيضات مؤقتة متواضعة إذا تراكمت المخزونات بوتيرة أسرع من المنشود.

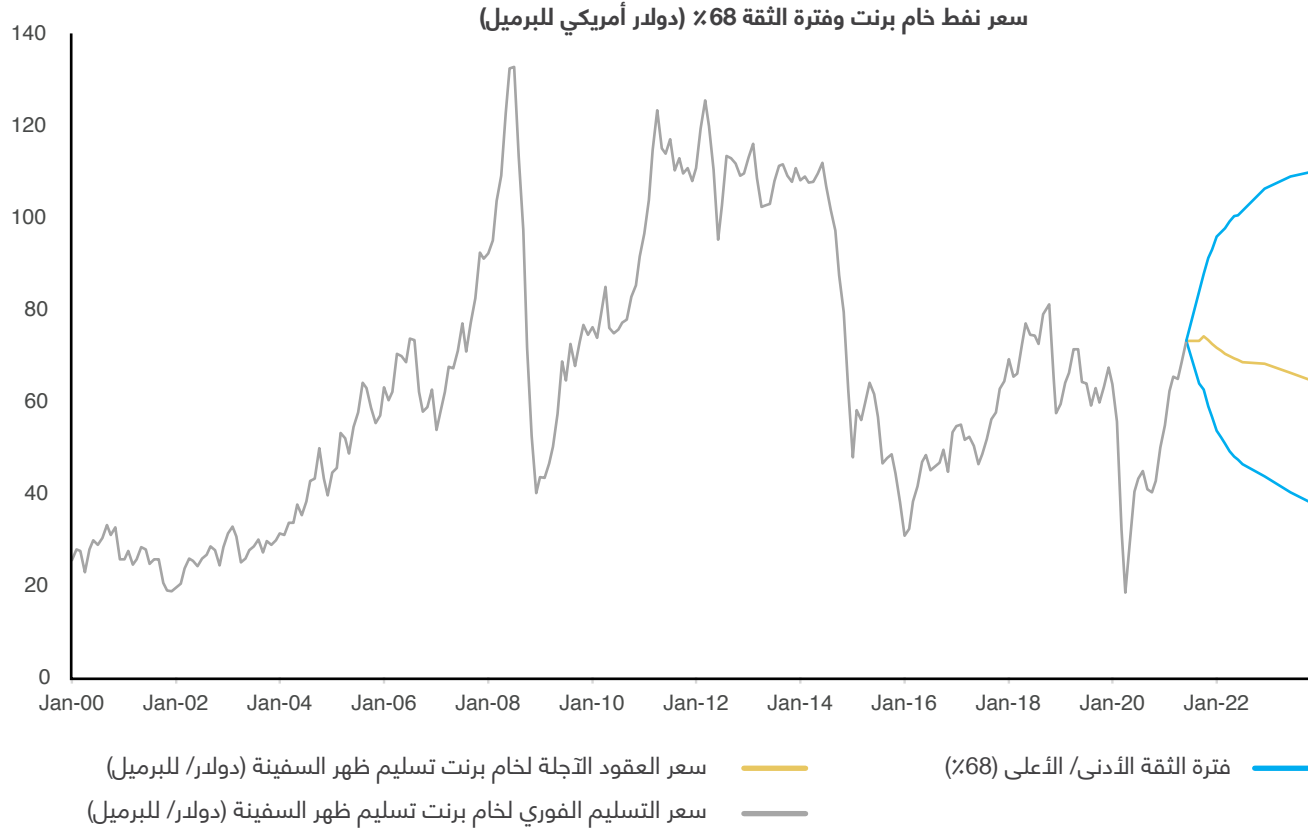
ورغم أن العوامل الأساسية قد تتغير في الفترة الراهنة وحتى حلول فصل ربيع عام 2022، إلا أنه يتعين على تحالف أوبك بلس أن يظل متيقظاً وأن يزيد الإنتاج بقدر ما تحتاج إليه السوق. إلا أن الصورة طويلة المدى الواردة في نموذجنا تعد أكثر تفاؤلاً، بالتزامن مع انخفاض الاختلالات التي من شأنها أن تسمح بسحب النفط الخام في النصف الثاني من عام 2023. إلا أننا نشير كما هي الحال دائماً، إلى أن تماسك مجموعة أوبك سيكون أمراً بالغ الأهمية إما في سيناريوهات الأسعار المرتفعة أو المنخفضة من أجل تيسير إيجاد سوق متوازنة.

كما أن من المتوقع في إطار هذه الافتراضات، أن ترتفع مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2021 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم لتصل إلى 4,569 مليون برميل في اليوم، وارتفاعها في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن تتجاوز مستويات المخزونات الفعلية الأهداف المرجوة، لتصل إلى 4,627 مليون برميل في عام 2021، وزيادتها في عام 2022 بمقدار 259. أيضاً، من المتوقع أن تخلق مستويات المخزونات الحقيقية التي ترتفع ارتفاعاً حاداً يتجاوز السعة المطلوبة، وتهيئ الظروف اللازمة لنظام أسعار ينزغ إلى مزيد من الانخفاض. كما نقدر نزوع الأسعار للتراجع ما لم يتخذ تحالف أوبك بلس إجراءات جديدة في هذا الصدد.

| النمو | 2023 | النمو | 2022 | النمو | 2021 | النمو | 2020 | 2019 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|--|
| الطلب | 102.0 | 3.5 | 100.0 | 4.4 | 96.5 | (7.6) | 92.1 | 99.7 | |
| العرض | 102.6 | 6.1 | 102.1 | 1.8 | 96.0 | (6.4) | 94.2 | 100.6 | |
| Δ | 0.6 | | 2.1 | | (0.6) | | 2.1 | 0.9 | |

ملخص الأسعار

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة التي تمثل وجهات نظر مجموعة واسعة من المتعاملين في السوق، مثل المضاربين والمنتجين ومصافي التكرير وشركات الطيران، وغيرهم.



المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات NYMEX ومجموعة (CME، FINCAD)، أكتوبر 2021م.

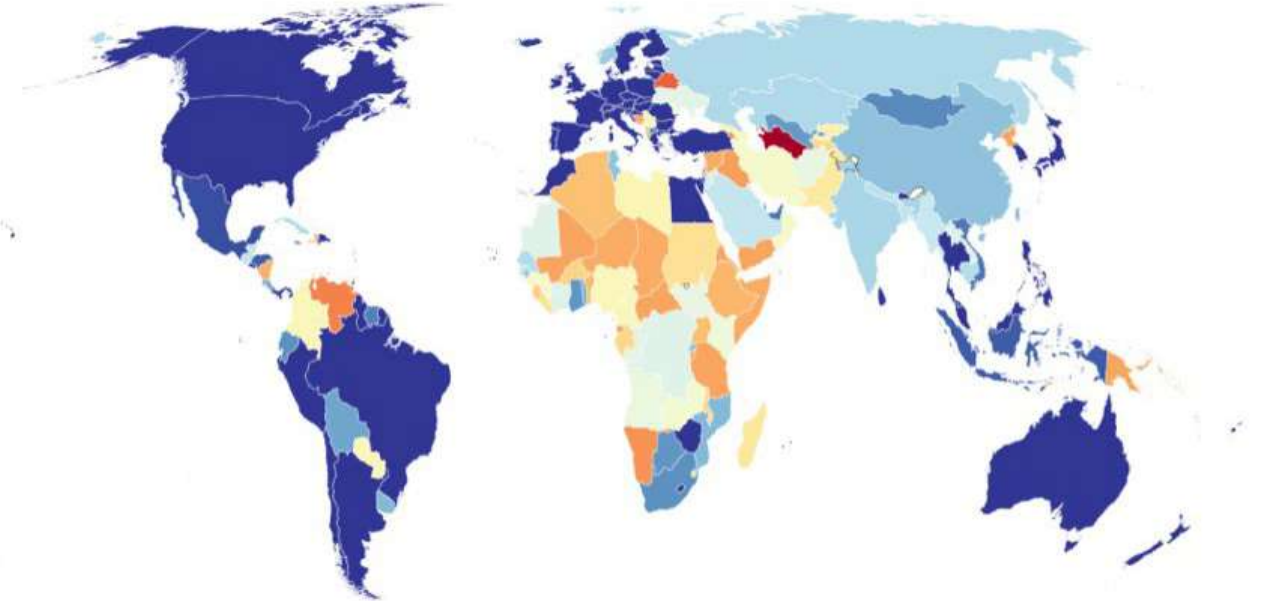
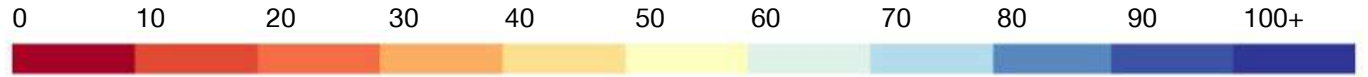
| دولار/ للبرميل | الربع الرابع لعام 2021م | الربع الأول لعام 2022م | الربع الثاني لعام 2022م | الربع الثالث لعام 2022م | الربع الرابع لعام 2022م | الربع الأول لعام 2023م | الربع الثاني لعام 2023م |
|----------------|-------------------------|------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|------------------------|-------------------------|
| العقود الآجلة | 78.31 دولار | 76.78 دولار | 74.85 دولار | 73.75 دولار | 71.31 دولار | 68.88 دولار | 66.18 دولار |
| فترة الثقة 50% | 83 – 73 دولار | 89 – 58 دولار | 63 – 88 دولار | 60 – 90 دولار | 55 – 91 دولار | 50 – 93 دولار | 47 – 93 دولار |
| فترة الثقة 68% | 86 – 71 دولار | 90 – 64 دولار | 58 – 96 دولار | 54 – 99 دولار | 49 – 103 دولار | 44 – 107 دولار | 40 – 109 دولار |
| فترة الثقة 95% | 94 – 64 دولار | 107 – 55 دولار | 45 – 123 دولار | 41 – 131 دولار | 34 – 148 دولار | 28 – 166 دولار | 25 – 177 دولار |

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

أداة تعقب إمدادات اللقاحات التابعة لصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية، 21 سبتمبر 2021

إمدادات اللقاحات الموفرة أو المتوقعة

نسبة مئوية من مجموع السكان



OFFICIAL BOUNDARIES SOURCE

طلبت تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) من أجل التوصل لفهم أفضل لما يمكن توقعه لعام 2021 و2022، إذًا من صندوق النقد الدولي لنشر الخريطة المبيّنة التي التقطت بتاريخ 21 سبتمبر من عام 2021 بواسطة أداة تعقب إمدادات لقاحات كوفيد-19 التابعة لصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية، والتي توضح إمدادات اللقاحات الموفرة أو المتوقعة، ولا شك أن هنالك علاقة ارتباط قوية بين مستويات الدخل وإجمالي إمدادات اللقاح، فضلًا عن وجود علاقة أضعف ولكنها ذات دلالة إحصائية بين مستويات الدخل ونسب المواطنين الذين تلقوا اللقاح. كذلك من الواضح أنه، إلى جانب التفاوتات الماثلة في معدلات التطعيم بين مختلف الدول، فإن هنالك حالة الانفصام في الانتعاش الاقتصادي بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والدول غير الأعضاء فيها، الذي بلا شك سيتسرب أيضًا إلى توقعات الطلب على النفط.

لا تزال أساسيات انتعاش النفط في 2021 - 2022 متوقفة على بدء تطبيق اللقاحات متبوعًا بدعم حزمة التحفيز المستمر. حيث إن من شأن هذه اللقاحات المساعدة على تسريع مناعة القطيع وحماية مؤسسات الرعاية الصحية من التعرض للضغط، مما يسمح للحكومات بالتركيز على الانتعاش الاقتصادي. كما ستعمل حزم التحفيز وإعانات البطالة بوصفها شبكة أمان ومحفزًا للانتعاش الاقتصادي على التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن هذه الجائحة (بما فيها اضطرابات سلسلة التوريد). وقد شهد هذا العام تضخمًا كبيرًا في أسعار السلع الأساسية والأغذية

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

على خلفية ارتفاع تكاليف الشحن وإطالة فترات التسليم، مما تسبب في حدوث تشوهات في العرض. كذلك تشمل العوامل الهيكلية الأخرى في عام 2021، النقص في أشباه الموصلات، والحمائية الاقتصادية، وتزايد حدة التوترات العالمية. وقد يؤدي حدوث المزيد من الاضطرابات في سلسلة التوريد المرتبطة بتغير المناخ والتحويلات الكبيرة في مجال الطاقة إلى حدوث تضخم طويل الأمد. ومع ذلك، فإن من المتوقع بالتزامن مع انتعاش الاقتصاد العالمي، أن يؤدي العرض إلى تلبية الطلب وخفض معدلات التضخم بذات الديناميكية المتوقعة في الطلب على النفط.

يفترض هذا التقرير الفصلي استمرار حزم التحفيز المتعلقة بكوفيد-19 طوال الفترة المشمولة بالتنبؤات، ولكن وتيرتها ستخف. ويجري بالفعل تخفيض حزم الدعم في العديد من الدول المتقدمة والنامية، ويبدو أن هذه الوتيرة آخذة في التسارع. فعلى سبيل المثال، أنهت الولايات المتحدة الأمريكية إعانات البطالة التكميلية المدفوعة بجائحة كوفيد-19 في يوم العمال (الموافق الخامس من شهر سبتمبر). كما لا تزال مسألة إعادة هيكلة الديون مثار جدل كبير بالنسبة للدول النامية. وقد كان هذا الموضوع في الواقع أحد أبرز القضايا التي تمت مناقشتها إبان ترأس مركز كابسارك لمجموعة الفكر التابعة لمجموعة العشرين (T20) في عام 2020، فهل ستستمر الدول النامية في دعم تدابير تخفيف عبء الديون خلال العامين المقبلين؟

من جانب آخر، ونظرًا لأننا نأمل في تجاوز المجتمع الدولي للاضطرابات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 نحو العودة

لممارسة أنشطته الاقتصادية المعتادة، فإن حدوث انقطاع سابق لأوانه في التدابير التحفيزية المرتبطة بهذه الجائحة وارتفاع أسعار الفائدة يمكنه عرقلة هذا التحول. وتمثل الدول النامية، على وجه الخصوص، الجزء الأكبر من نمو الطلب على النفط وهي التي تكون عرضة لخطر النمو بوتيرة أبطأ مما كان متوقعًا. ومع ذلك، فإن لدى دول أخرى مثل الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية القدرة على مراجعة تصاعدية للطلب على النفط، ومواجهة مخاطر انخفاض نموه في الدول الأخرى.

غير أن العالم يواجه في وقت كتابة هذا التقرير، ظهور العديد من المتحورات الفيروسية الجديدة لجائحة كوفيد-19 بالإضافة إلى إجراءات الإغلاق المطولة، وسيصبح كوفيد-19 متوطنًا وبمثابة "الإنفلونزا الجديدة" لـ سيما مع توفير التطعيمات المنتظمة المطلوبة في المستقبل المنظور. ولا يسعنا والاقتصاد العالمي يستأنف نشاطه مجددًا، إلا أن نأمل تلاشي هذه الاضطرابات في الأشهر المقبلة بينما نتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد.

كما نتوقع نتيجة لما أوردنا أعلاه، نمو الطلب على النفط في عام 2021 إلى متوسط 4.44 مليون برميل في اليوم، مع توالي دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زمام القيادة في هذه الزيادة بشكل غير عادي والتي تمثل نحو 2.27 مليون برميل في اليوم. كذلك، من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الطلب من الدول خارج المنظمة في عام 2021 مقدار 2.17 مليون برميل في اليوم. ومن المتوقع أن يشهد العام المقبل نموًا عالميًا كبيرًا يبلغ

حوالي 3.47 مليون برميل في اليوم، وعودته إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول الربع الثالث. ولكن وعلى الرغم من هذه التوقعات الواعدة، فإن نمو الطلب في الربع الرابع سيتأخر لجميع الأسباب المذكورة آنفاً، إلى جانب انخفاض دورة الطلب الموسمية العادية خلال فصل الشتاء، ومن المتوقع أيضاً أن تقود المملكة العربية السعودية وتيرة هذا التباطؤ الفصلي بانخفاض ربع سنوي قدره 570 ألف برميل في اليوم.

كما ينبغي أيضاً مراعاة ديناميكيات سوق الغاز الطبيعي العالمية، حيث ستستمر الحاجة إلى وقود التدفئة بالتزامن مع ارتفاع أسعار الغاز وتشديد القيود المفروضة على السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال (وتبديل النفط بالغاز في توليد الطاقة) حتى حلول فصل الشتاء، مما قد يؤدي إلى زيادة استهلاك غاز البترول المسال والغاز وسوائل الديزل. وقد قد يؤدي الشتاء الأطول أو الأكثر برودة أو المبكر في الواقع إلى زيادة وتيرة الطلب أكثر فأكثر. يرجى الرجوع إلى كلمة العدد المصاحبة في نهاية هذا التقرير للحصول على مزيد من التفاصيل.

بينما يتمثل التحدي في جانب العرض في إيجاد أفضل السبل لإدارة السوق التي تحاول التعامل مع العديد من الالتزامات ذات الصلة بنحو مباشر وغير مباشر. وقد تم التغلب على تأثير إعصار إيدا على العرض والتكرير بدرجة كبيرة، إلا أن الخسائر التي تكبدها الإنتاج كانت مادية. ولم يتم بعد حل مشكلة نقص الوقود في المملكة المتحدة التي تعزى إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما لا يزال نقص

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

شركات النفط الدولية وكبار المستقلين بزيادة وتيرة عمليات حفرها بدرجة كبيرة حتى الآن. ومع ذلك، فإن الشركات الذكبر حجماً تقوم بشراء الأراضي المخصصة للشركات الأوروبية التي يتوالى خروجها من السوق بسبب ضغوط المساهمين عليها. بينما يمثل وجه عدم اليقين الرئيسي بالنسبة لعام 2022 في مدى الحفاظ على استمرار هذا الانضباط. غير أن من المهم توفير قيمة للمساهمين في شكل توزيعات أرباح وإعادة شراء للأسهم، مع ضرورة دعم ذلك من خلال إنتاج النفط. وقد لا يطول الأمر قبل أن نعود إلى الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط الصخري إذا ظلت أسعاره مرتفعة.

كذلك شهدت الرمال النفطية الكندية افتتاح خط الأنابيب الثالث لشركة خطوط الأنابيب الكندية "إنبريدج³" (En-3 bridge Line)، مما يضيف نحو 760 ألف برميل إضافية من النفط يوميا من القدرة التصديرية إلى شبكة خطوط الأنابيب الأمريكية، الأمر الذي من شأنه تخفيف حدة بعض الصعوبات التي يواجهها المنتجون المحليون. ومع ذلك، فإنهم قد يواجهون من الناحية التشغيلية، بعض التحديات بالتزامن مع خروج العديد من شركات التأمين الكبرى من سوق الرمال النفطية، وإلغاء التغطية التأمينية لخط أنابيب شركة ترانس ماونتن النفطي (Trans Mountain) وزيادة التكاليف.

يُقدر نمو العرض العالمي لعام 2021 بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم، وتأتي الغالبية منه، من المصادر الحالية مثل تحالف أوبك بلس. إلا أن العام المقبل قد يشهد وصول نموه إلى نحو 6.1 مليون برميل في اليوم من الإمدادات عبر الشبكة، التي يأتي نصفها تقريبا من تحالف أوبك بلس والبقية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل والنرويج. كما أن من المتوقع أن يشهد الربع الرابع من عام 2021 زيادة كبيرة في نمو المعروض بمقدار 2.1 مليون برميل في اليوم، إضافة للزيادات المخططة من جانب تحالف أوبك بلس التي تقود معظم هذا النمو.

بينما لا تزال المفاوضات مع إيران بشأن التوصل إلى اتفاق نووي محتمل تراوح مكانها، لاسيما وأن التهرب من العقوبات صعب من طرفها على طاولة المفاوضات. وقد استمرت صادرات النفط الإيرانية إلى مواقع مختلفة، بما فيها الصين ولبان وشحنات المكثفات إلى فنزويلا، مما استدعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تطلب من الصين خفض مشترياتها من الخام الإيراني، رغم أن حدوث هذا يبدو أمرا غير مرجح.

كذلك شهد إنتاج النفط الصخري في حقل فاكا مويرتا الأرجنتيني نموا بوتيرة سريعة، على الرغم من أن أحجام النمو التراكمي التصاعدي لا تزال ضئيلة. كما يبدو أن شركات الحفر الأمريكية منقسمة بشأن أحجام الإنتاج، حيث تقوم الشركات الخاصة بأعمال الحفر بوتيرة مذهلة، بينما لم تقم

الطاقة في أسواق الغاز الأوروبية والآسيوية يؤثر تأثيرا سلبيا على إمدادات النفط. بيد أن هناك بعض الشك في وجود قدر كبير من القدرة على التحول في استخدام الوقود، كما أن بعض الهيئات الدولية وبخاصة في أوروبا قد بذلت جهودا مقدرة للخروج من هذه الأزمة. وأخيرا، لا يزال توليد الطاقة في الصين من الفحم يعاني من انخفاض في الواردات الأسترالية لأسباب سياسية على ما يبدو، مما يضيف عاملات إضافية إلى الارتفاع المحتمل للطلب على النفط من المولدات. إلا أننا نستطيع القول بإيجاز، أن سوق النفط تشهد العديد من الاضطرابات في جميع الجوانب.

كذلك يتابع تحالف أوبك بلس خطته الأصلية (كما أقرها اجتماع المجموعة المنعقد في الرابع من أكتوبر) وتجاوز هذه المشاكل قصيرة الأجل بدلا من زيادة الإنتاج بقدر ملحوظ. فضلا عن أن احتمالية حدوث فائض في العرض تظل مرتفعة، مما سيجعل موازنة السوق في العام المقبل أمرا بالغ الصعوبة في حال ضعف وتيرة الطلب. بينما ظلت مستويات الامتثال لحصص الإنتاج المحددة من تحالف أوبك بلس مرتفعة حتى الآن، مع وجود بعض التنازلات بشأن الأرقام الأساسية، وتبدو المجموعة ملتزمة بالتعاون من أجل تجاوز هذه المحنة. ورغم أن ارتفاع الأسعار قد يفري بعض الدول الأعضاء بالانفصال وزيادة إنتاجهم، إلا أن فوائد الامتثال تفوق فوائد عدم الامتثال حتى الآن، لاسيما مع الارتفاع الذي تشهده الأسعار التي بلغت حوالي 80 دولارا للبرميل.

³ خط نقل النفط الخام من كندا إلى أمريكا الذي تبلغ طاقته 760 ألف برميل يوميا، وسيحل محل خط أنابيب قديم يصل بين ألبرتا وويسكنسن بسعة أقل.

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في العامين 2021 و2022م

تعتبر توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) للعرض والطلب بمثابة متوسط فصلي ولا تأخذ في اعتبارها التقلبات قصيرة الأجل. ستظل التغييرات الفعلية في العرض والطلب متقلبة بطبيعة الحال، مما يعكس الاستجابات بشأن جائحة كوفيد-19 ومدتها. وقد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في إمدادات النفط بسبب الأعاصير، ومستويات الامتثال لتخفيضات أوبك بلس، والاضطرابات في الدول النامية، من بين أمور أخرى.

أخيرًا، سنشهد في شهر نوفمبر من هذا العام انعقاد المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26) الذي طال انتظاره في مدينة غلاسكو بإسكتلندا، بعد أن تأخر لمدة عام بسبب جائحة كوفيد-19. ولقد وصلت التغطية الإخبارية ومقالات الرأي بشأن تغير المناخ إلى درجة عالية من الأهمية، التي توضح بالتفصيل الإجراءات المطلوبة اتخاذها والتوصل لحلول لها. فيما ستستمر الهيدروكربونات بوصفها المصدر الرئيس للانبعاثات، لتشكل جزءًا كبيرًا من حلقات النقاش في هذا المؤتمر. ومع ذلك، لا تتضح الكيفية التي يمكن للدول أو المجموعة ككل أن تخطط بها وفقا للانتقال إلى الطاقة النظيفة، دون التأثير سلبيًا على الاقتصاد العالمي. وقد تكون خطط التنمية للعديد من الشركات معلقة ريثما تتضح النتائج التي سيسفر عنها هذا المؤتمر.

ينبغي أن تكون المخزونات الكافية ومستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة العالية المستمرة حتى عام 2021 كافييتين للتخفيف من أي صدمات عرض "سلبية" قصيرة الأجل، ويمكن أن تشهد الأسعار المزيد من الضغوط النزولية إذا فشلت الجهود المبذولة الرامية للحد من انتشار المتحورات الفيروسية الجديدة، أو إذا زاد أعضاء تحالف أوبك بلس من تخفيف تخفيضاتهم (أو إذا تآكل الانضباط)، وستظهر هذه المخاطر السلبية بناءً على أرصدة توقعاتنا، بشكل خاص في عام 2022.

توقعات الطلب

ونظرًا لئذ الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكثر الدول تضررًا من انكماش الطلب على النفط عام 2020، فإنها تشهد أقوى انتعاش في الطلب هذا العام. كما أننا نقدر نمو الطلب بحوالي 1.5 مليون برميل في اليوم في دول المنظمة في الأمريكيتين (متجاوزًا توقعاتنا السابقة بمقدار 100 ألف برميل في اليوم)، تليها الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عند 610 ألف برميل في اليوم (متجاوزة توقعاتنا الأخيرة بنحو 200 ألف برميل في اليوم)، ودول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في آسيا-أوقيانوسيا بمقدار 190 ألف برميل في اليوم (بمعدل 60 ألف برميل في اليوم أقل من توقعاتنا السابقة). فيما ستمثل قارة آسيا معظم نمو الطلب من الدول خارج المنظمة في عام 2021، تليها أمريكا اللاتينية وإفريقيا. كذلك من المتوقع نمو طلب الدول غير الأعضاء في المنظمة بحوالي 1.9 مليون برميل في اليوم، تليها دول أمريكا اللاتينية بحوالي 320 ألف برميل في اليوم، ودول إفريقيا بنحو 45 ألف برميل في اليوم. ومن المتوقع تباطؤ النمو في أوراسيا بسبب تباطؤ النمو الكبير في روسيا من جراء الانخفاضات في دول المنطقة.

كما أن من المتوقع من ناحية أخرى، أن تشهد منطقة الشرق الأوسط في عام 2021 انخفاضًا في الطلب بمقدار 110 ألف برميل في اليوم. وكما جرت مناقشته في المنشورات السابقة، وتبعًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإننا نتوقع أن تشهد الدول المصدرة للهيدروكربونات انتعاشًا أضعف من المناطق الأخرى، حيث لا يزال نموها الاقتصادي متناسبًا مع عائدات صادراتها الهيدروكربونية. وعلى الرغم من أننا نفترض أن دولاً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ستقود نمو الطلب على النفط في هذه المنطقة، بمعدلات تتراوح ما بين (14 و27 و48) ألف برميل في اليوم على التوالي. ومن المتوقع أن تشهد الدول المتبقية غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تراجعًا في معدلات الطلب.

نتوقع أن تشهد جميع دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باستثناء نيوزيلندا، نموًا في الطلب على النفط في عام 2022. وأن يصل الطلب على النفط من دول

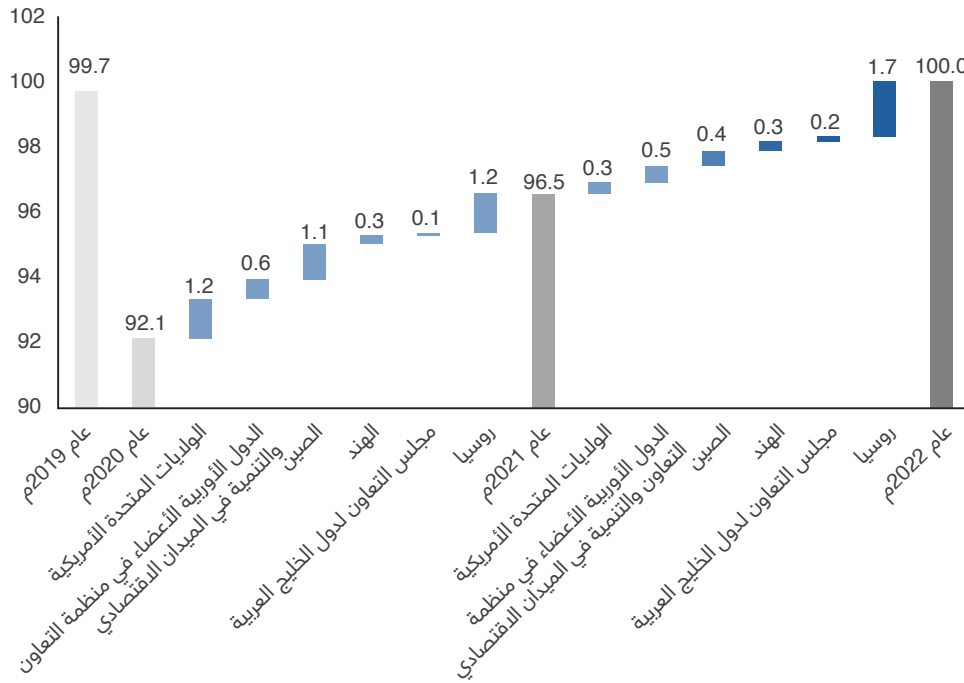
من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2021 بمقدار 4.4 مليون برميل في اليوم، وزيادته في عام 2022 بمقدار 3.5 مليون برميل إضافي في اليوم على أساس سنوي. ومع ذلك، فإن من المتوقع تباطؤ الطلب العالمي على أساس فصلي في الربع الرابع من عام 2021، حيث سينمو بمقدار 10 ألف برميل في اليوم فقط، بعد أن سجل معدل نمو قياسي فصلي في الربع الثالث من عام 2021 بنحو 3.4 مليون برميل في اليوم، ويأتي التوقف المتوقع من الانخفاض الموسمي الطبيعي في فصل الشتاء مصحوبًا بإجراءات الإغلاق المستمرة في بعض الدول والمناطق، فضلًا عن تباطؤ وتيرة نشر اللقاحات في بعض الدول النامية.

كما أننا توقعنا في تقاريرنا السابقة، أن تشهد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نموًا في الطلب على النفط للدول الأعضاء مماثلًا لنموه في الدول غير الأعضاء في المنظمة لهذا العام. ومع ذلك، فقد اتسعت الفجوة بين المجموعتين بشكل طفيف، حيث أخذ أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زمام المبادرة بمعدل 2.27 مليون برميل في اليوم، بينما تقف الآن الدول غير الأعضاء في المنظمة عند 2.17 مليون برميل في اليوم. فيما بدأ الطلب الصيني في الانتعاش في الربع الرابع بعد النمو الضعيف الذي شهدته في الربعين الثاني والثالث، ومن المتوقع الآن حدوث انتعاش في الطلب الهندي بقوة بالتزامن مع بدء موسم الحصاد الذي بدأ في شهر سبتمبر، تليه فترة الأعياد في الربع الرابع (أي أعياد ديوالي ونافاراتري وغيرهما). بينما توقعنا أن يؤدي انتشار فيروس كوفيد-19 في إفريقيا إلى الحد من وتيرة النمو الاقتصادي للقارة، إلا أنه يشهد انتعاشًا في هذا الربع كما يبدو، مما سيلغي الانخفاضات التي شهدتها الربع الثالث. ومع ذلك، فلا يزال التأثير الكلي للانتعاش الاقتصادي أقوى في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

من جانب آخر، نقدر أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من معدلات نمو دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي من المتوقع أن تمثل 82% من نمو دول المنظمة في الأمريكيتين و53% من إجمالي نمو الدول أعضاء المنظمة. في الواقع،

توقعات الطلب

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط (مليون برميل في اليوم) للفترة ما بين (2019 - 2022)



المصدر: كابسارك سبتمبر 2021

نلاحظ وفقاً للمراجعة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم (BP) للطاقة العالمية، أن أكبر معدل لنمو الطلب على النفط على أساس سنوي تم تسجيله في عام 1973، كان عند 4.1 مليون برميل في اليوم، بينما نتوقع أن يكون النمو لعام 2021 عند 4.4 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، ستظل مستويات الطلب العالمي على النفط أقل من مستواه في عام 2019.

المنظمة في الأمريكيتين إلى مستويات عام 2019 بحلول النصف الثاني من عام 2023، مع بلوغ الطلب في دول المنظمة في آسيا وأوقيانوسيا هذه المستويات بحلول نهاية عام 2022. على الرغم من أننا نتوقع أن تحقق الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة نموًا إجماليًا في الطلب يبلغ 920 ألف برميل في اليوم في الفترة ما بين عامي 2022 و2023، إلا أننا لا نتوقع أن تعود معدلات الطلب إلى مستوياته في عام 2019. ولعل هذه التوقعات تعكس الانخفاضات الهيكلية في المنطقة في أعقاب حركة تنويع مزيج الوقود بمنأى عن الوقود الأحفوري وتعزيز معايير الكفاءة.

كذلك نقدر أن تكون وتيرة نمو الطلب في الدول غير الأعضاء في المنظمة في عام 2022 أسرع منها في دول المنظمة، عند حوالي 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2022 (متجاوزة بذلك توقعاتنا السابقة بمقدار 300 ألف برميل في اليوم). ويرجع ذلك إلى تباطؤ وتيرة نمو الطلب هذا العام بسبب استئناف إجراءات الإغلاق في عدد قليل من الدول، ومن ثم فإن من المتوقع عودة النمو بنحو أقوى في العام المقبل. كما أن اتجاه النمو الأساسي (قبل جائحة كوفيد-19) يعد أقوى بكثير بين الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

مستويات الطلب

من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصة قدرها 53% من الطلب العالمي على النفط في عامي 2021 و2022، وستمثل أيضًا 49% من نمو الطلب في عام 2021. كما أن من المتوقع أن تمثل هذه الدول في عام 2022، مقدار 61% من نمو الطلب العالمي، غير أنها ستواجه هذا العام وتيرة انتعاش أبطأ، لكن لابد من أن يرتفع نمو الطلب فيها في عام 2022.

كما أن من المتوقع أن تأتي أكبر التغييرات الموسمية لهذا الربع من منطقة الشرق الأوسط، وكما ذكرنا آنفاً، فقد تشهد المملكة العربية السعودية أكبر انخفاض في الطلب على أساس فصلي كجزء من التباطؤ الموسمي العادي. بينما من المتوقع أن تشهد منطقة آسيا وأوقيانوسيا أكبر تغيير تصاعدي في الطلب، حيث ستقود الصين والهند هذا النمو، تليهما كوريا الجنوبية.

الجدير بالذكر هنا، أن افتراضاتنا الحالية للطلب ستكون عرضة لتغييرات كبيرة، وذلك اعتمادًا على تأثير المتحورات الفيروسية الجديدة لجائحة كوفيد-19، ومدى تطوير اللقاحات وسرعة توزيعها، والانتعاش الذي سيشهده النشاط الاقتصادي وحركة السفر، واختناقات سلسلة التوريد، وارتفاع تكاليف النقل، وتحركات أسعار النفط المستقبلية. مما سيستدعي إجراء المزيد من مراجعات هذه الافتراضات لاسيما بالتزامن مع التقدم الذي أحرزناه خلال الربع الرابع من عام 2021، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين. ولا يزال فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) متحفظًا في تقديراته للطلب مقارنة بالتوقعات الأخرى، ويسلط الضوء على أنه يمكن لانتعاش الناتج المحلي الإجمالي أن يخلق المزيد من الإمكانيات لنمو الطلب على النفط.

| 2020 | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | 2020 |
|------|--------------|--------------|--------------|-------------|--|
| 42.9 | 42.7 | 42.6 | 40.2 | 46.3 | الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 49.2 | 52.5 | 49.6 | 46.0 | 48.6 | الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 92.1 | 95.2 | 92.2 | 86.2 | 94.9 | الطلب العالمي |

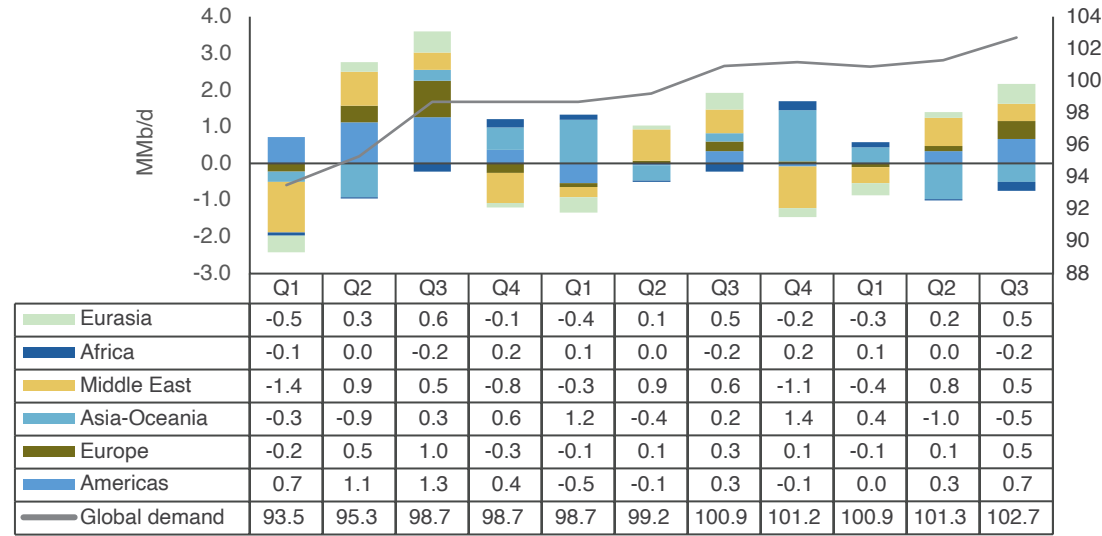
| 2021 | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | 2021 |
|------|--------------|--------------|--------------|-------------|--|
| 45.2 | 46.7 | 46.5 | 44.3 | 43.3 | الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 51.3 | 52.0 | 52.2 | 51.0 | 50.2 | الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 96.5 | 98.7 | 98.7 | 95.3 | 93.5 | الطلب العالمي |

| 2022 | الربع الرابع | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | 2022 |
|-------|--------------|--------------|--------------|-------------|--|
| 46.6 | 47.3 | 46.5 | 45.8 | 46.7 | الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 53.4 | 53.9 | 54.4 | 53.4 | 52.0 | الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 100.0 | 101.2 | 100.9 | 99.2 | 98.7 | الطلب العالمي |

| 2023 | الربع الثالث | الربع الثاني | الربع الأول | 2023 |
|-------|--------------|--------------|-------------|--|
| 48.0 | 46.8 | 47.5 | 47.5 | الدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 54.8 | 54.5 | 53.4 | 53.4 | الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| 102.7 | 101.3 | 100.9 | 100.9 | الطلب العالمي |

مستويات الطلب

نمو الطلب الإقليمي على النفط من الفصل الأول من عام 2021، إلى الفصل الثالث من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك سبتمبر 2021م.

الولايات المتحدة الأمريكية

| MMb/d | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| United States | 19.0 | 19.3 | 19.9 | 20.8 | 20.9 | 20.2 | 20.6 | 20.5 | 20.6 | 20.6 | 20.6 | 20.7 | 20.9 | 21.3 | 21.4 | 21.0 |

الفترة ما بين 2021 - 2022م

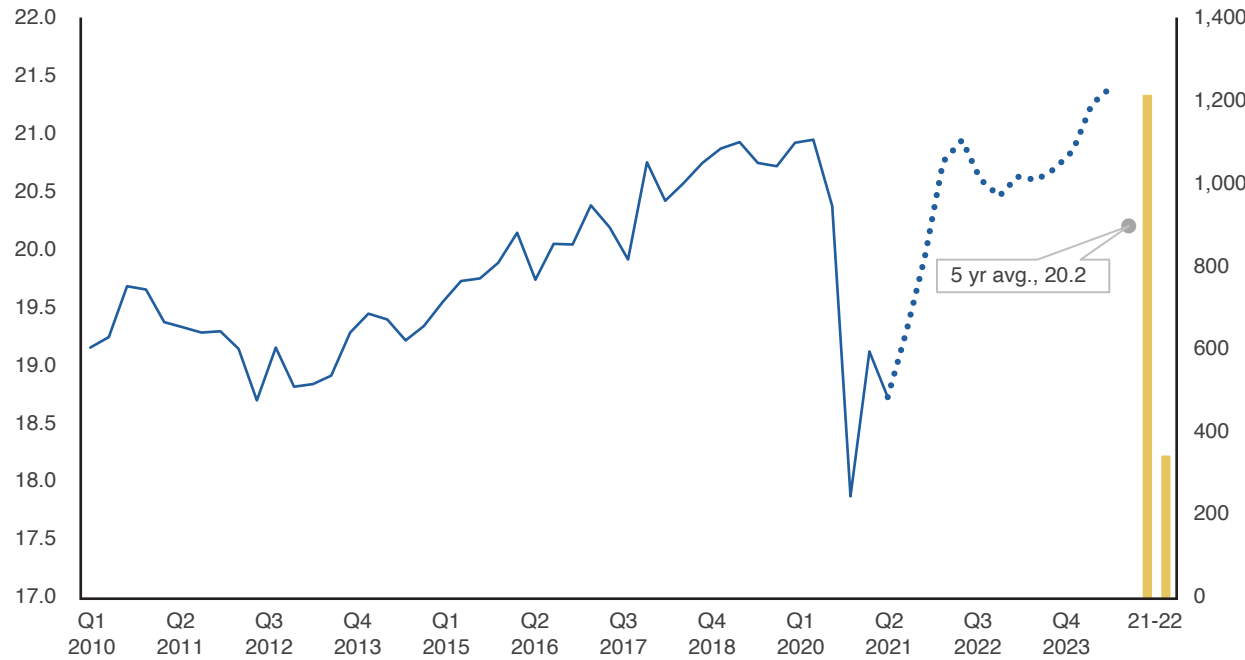
من المتوقع نمو الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 بحوالي 1.21 مليون برميل في اليوم، واستمرار نموه في عام 2022 بمقدار 340 ألف برميل في اليوم مع بقائه دون مستوياته في عام 2019.

ومثلما تضرر وقود النقل بشدة في عام 2020، فقد عاد وانتعش بأسرع ما يمكن في عام 2021، ونفترض أن يشهد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2021 أقوى نمو له (بمقدار 560 ألف برميل في اليوم)، يليه نمو زيت الغاز أو الديزل (بنحو 240 ألف برميل في اليوم) وغاز البترول المسال (بنحو 150 ألف برميل في اليوم)، فضلاً عن الأنواع الأخرى للوقود الثقيل. غير أننا مع ذلك، نتوقع أن يشهد الأخير انتعاشاً محدوداً فقط. فيما تظل توقعاتنا لنمو وقود الطائرات حذرة في عام 2021 عند حوالي 110 ألف برميل في اليوم، ولكن يبدو أن توقعات عام 2022 ستكون أكثر تفاؤلاً بالتزامن مع مؤشرات زيادة حركة السفر الدولي.

الولايات المتحدة الأمريكية

الربع الرابع لعام 2021

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية (بمليون برميل في اليوم) في الفترة ما بين (2021 - 2023)



نتوقع أن تؤدي بداية انخفاض الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نمو الطلب على أساس فصلي ليبلغ حوالي 180 ألف برميل في اليوم، بالتزامن مع زيادة الطلب على وقود التدفئة. ونتيجة لذلك، فإننا نقدر نمو زيت الغاز أو الديزل وغاز البترول المسال بمقدار 300 ألف برميل في اليوم لكل منهما، في حين سيتباطأ أو ينخفض الطلب على أنواع الوقود الأخرى مثل البنزين (بالتزامن مع نهاية موسم القيادة الصيفي التقليدي)، وأنواع الوقود الثقيل الأخرى (انخفاض كل منها بمقدار 200 ألف برميل في اليوم). من ناحية أخرى، دفعت العواصف الشديدة في خليج المكسيك والزيادات في أسعار الغاز الطبيعي عددًا من منتجي الكهرباء إلى استخدام زيت الوقود باعتباره من المواد الوسيطة، مما قدم دعمًا إضافيًا لسوق المنتجات المقطرة.

المصدر: كابسارك سبتمبر 2021م.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

| MMb/d | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| OECD Europe | 12.5 | 12.3 | 12.8 | 13.8 | 13.5 | 13.1 | 13.4 | 13.5 | 13.8 | 13.8 | 13.6 | 13.7 | 13.9 | 14.3 | 14.2 | 14.0 |

الفترة ما بين 2021 - 2022

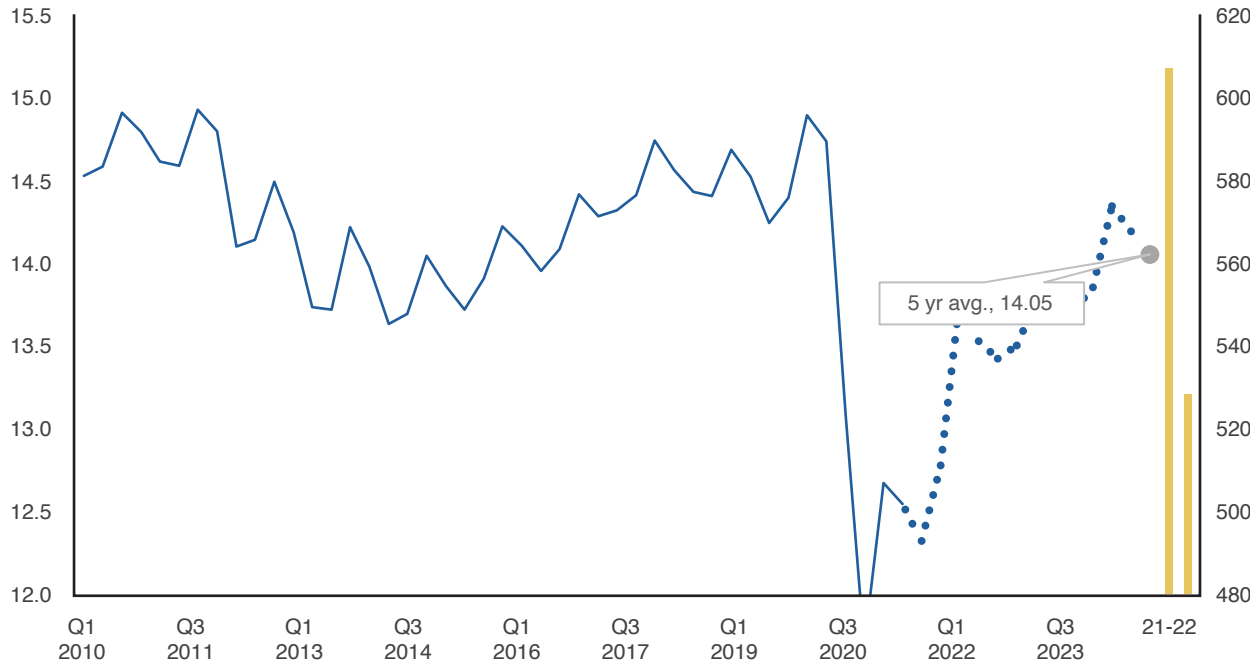
كذلك نتوقع استئناف أنشطة النقل في عام 2021 مما سيدفع الطلب على الديزل بمقدار 260 ألف برميل في اليوم (45 ٪ من إجمالي النمو) لاعتماد الكثير من الأساطيل الأوروبية على هذا النوع من الوقود. وارتفاع معدلات الطلب على البنزين بمقدار 70 ألف برميل في اليوم، يليه وقود الطيران والوقود الثقيل بحوالي 60 ألف برميل في اليوم لكل منهما.

من المتوقع نمو الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على النفط في عام 2021 بمقدار 570 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بمقدار 390 ألف برميل في اليوم. كما أن من المتوقع أن تسترد الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة معظم طلبها الذي فقدته اعتباراً من عام 2020 على النفط على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، إن لم يكن كله. ورغم ذلك، يفترض فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على عكس التقديرات الأخرى للطلب على النفط بالنسبة في الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، أن الطلب من هذه المنطقة قد بلغ ذروته، وتتوقع هذه التنبؤات أن يشهد اتجاه الطلب على النفط ركوداً أو نزوعه نحو التراجع أو الانخفاض في الدول الأوروبية أعضاء المنظمة في فترة ما بعد عام 2023.

الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

الربع الرابع لعام 2021

تراجع وارتفاع النمو في الدول الأوروبية أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تراجع بمليين البراميل في اليوم، ونمو بألاف البراميل في اليوم) في الفترة ما بين عام (2021 و2023)



من المتوقع تباطؤ الطلب على النفط في الدول الأوروبية أعضاء المنظمة، غير أنه قد يتراجع في بعض الحالات كما هو معتاد دوماً في الربع الرابع من العام، وتشير التوقعات السابقة إلى أن الطلب في هذه المنطقة سينخفض بمقدار يتراوح ما بين 200 - 400 ألف برميل في اليوم. ومع ذلك، نتوقع على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، أن تستفيد الدول الأوروبية أعضاء المنظمة من وقود التدفئة نظراً لارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، بالتزامن مع نمو الطلب على زيت الغاز أو الديزل بمقدار 210 ألف برميل في اليوم، وغاز البترول المسال بمقدار 200 ألف برميل في اليوم. بينما سيتراجع أو ينخفض الطلب على أنواع الوقود الأخرى، ولكن من المتوقع أن يشهد الطلب على البنزين أقوى انخفاض عند حوالي 170 ألف برميل في اليوم.

الصين

| MMb/d | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023 |
|-------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| China | 13.6 | 14.9 | 14.5 | 14.5 | 14.8 | 14.7 | 14.9 | 15.2 | 15.0 | 15.4 | 15.1 | 15.3 | 15.5 | 15.1 | 15.3 | 15.3 |

الفترة ما بين 2021 - 2022

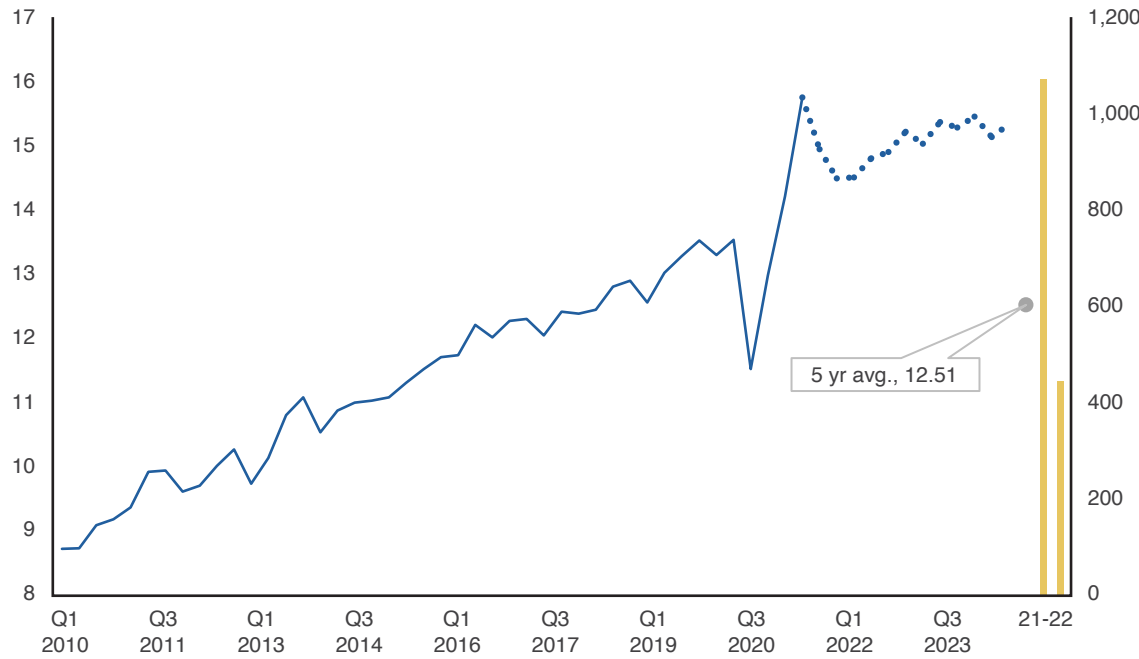
من المتوقع نمو الطلب الصيني على النفط في عام 2021 بحوالي مليون برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بنحو 440 ألف برميل في اليوم. وقد كان الطلب الصيني على النفط راكداً إلى حد ما في الربعين الثاني والثالث من هذا العام بسبب الإغلاق الإقليمي، وارتفاع أسعار النفط والوقود الوطني، وتراجع الاستثمارات المعتادة في الأسواق الوطنية بسبب حملة الحكومة الجديدة "الرخاء المشترك". ومع ذلك، يبدو أن الربع الرابع في حال جيدة ويدفع الطلب إلى معدلات أعلى قليلاً من توقعاتنا السابقة بمقدار 200 ألف برميل في اليوم.

كذلك من المتوقع أن يأتي النمو الصيني لهذا العام من وقود النقل، ونتوقع أن يصل نمو الطلب على الديزل إلى 280 ألف برميل في اليوم، ونمو الطلب على البنزين إلى حوالي 250 ألف برميل في اليوم. وأيضا من المتوقع ارتفاع الطلب على أنواع الوقود الثقيل لهذا العام، مع توقعاتنا بنموه بما يقدر بحوالي 180 ألف برميل في اليوم، ونمو غاز البترول المسال في الوقت الحالي بمقدار 130 ألف برميل في اليوم. غير أن هذه الأرقام ستخضع للمراجعة اعتماداً على ديناميكيات سوق الغاز.

الصين

الربع الرابع لعام 2021

انحسار النمو الصيني بملايين البراميل في اليوم، ونموه بألاف البراميل في اليوم للفترة (2023 - 2021)



من المتوقع نمو الطلب الصيني على أساس فصلي بمقدار 290 ألف برميل في اليوم، وأن يقود هذا الطلب على زيت الغاز والديزل النمو بزيادة تقدر بنحو 380 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على غاز البترول المسال بمعدل 200 ألف برميل في اليوم، والطلب على النافثا عند حوالي 150 ألف برميل في اليوم. إلا أن هذه الزيادات ستكون مقصورة فقط على الانخفاضات الموسمية في الطلب على جميع أنواع الوقود الأخرى، وخاصة الطلب على أنواع الوقود الثقيل، الذي من المقدر انخفاضه بمقدار 230 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على البنزين ووقود الطائرات عند (90 و80) ألف برميل في اليوم على التوالي.

المصدر: كابسارك سبتمبر 2021.

الهند

| MMb/d | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023 |
|-------|------|-----|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|------|
| India | 4.5 | 4.9 | 4.7 | 4.6 | 4.9 | 4.8 | 5.1 | 5.1 | 4.8 | 5.2 | 5.1 | 5.3 | 5.3 | 5.0 | 5.4 | 5.3 |

- على الرغم من عدم توقعه في هذا التقرير - إلى مستويات قياسية في السنة المالية 2021 وذلك عقب تخفيف القيود المفروضة بموجب جائحة كوفيد-19 وتسارع وتيرة عودة حركة السفر لأغراض العمل والترفيه.

الطلب على زيت الوقود، وينبغي أن يقود الطلب على الديزل هذا النمو بزيادة متوقعة قدرها 180 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على أنواع الوقود الأثقل عند حوالي 80 ألف برميل في اليوم. أيضا قد يصل الطلب على البنزين في الهند

الفترة ما بين 2021 - 2022

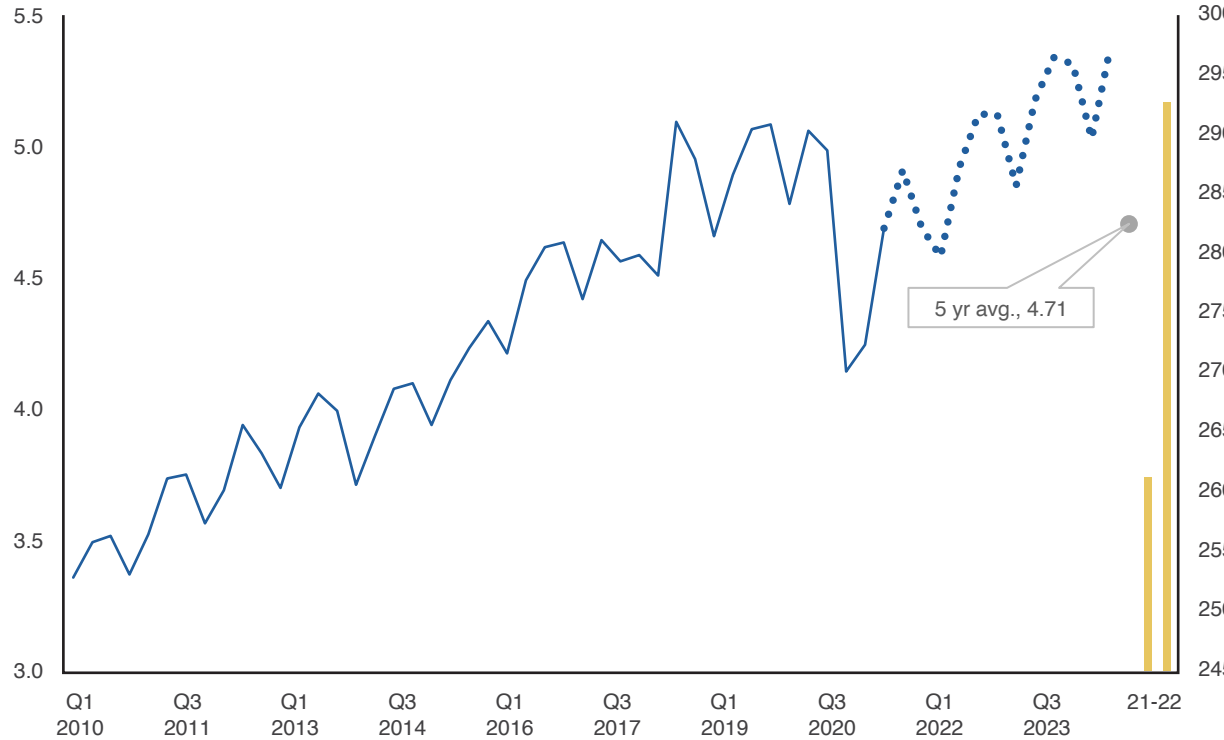
من المتوقع نمو الطلب الهندي على النفط في عام 2021 بحوالي 260 ألف برميل في اليوم، ونموه في عام 2022 بنحو 290 ألف برميل في اليوم، ليعود إلى معدلات النمو السليم بعد أن كان أقل من متوسط النمو السنوي في هذا العام. كان من المتوقع النظر إلى هذا الأمر لا سيما بالتزامن مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في عام 2021، والاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت مشروع قانون الزراعة الذي اقترحه الحكومة الهندية في وقت سابق من هذا العام، إضافة للعديد من العوامل الأخرى. ونتيجة لذلك، شهد الربع الثاني والثالث انخفاضا في الطلب. ومع ذلك، فإن من المتوقع أن يشهد الطلب ارتفاعا بالتزامن مع دخولنا الربع الرابع من العام.

كما أننا نتوقع نمو الطلب على الديزل بمقدار 100 ألف برميل في اليوم، يليه الطلب على البنزين وغاز البترول المسال بمعدل 40 ألف برميل في اليوم لكل منهما، ونمو الطلب على جميع أنواع الوقود الأخرى ولكن بوتيرة أبطأ.

الربع الرابع لعام 2021

من المتوقع أن تشهد الهند نموا فصليا في الطلب يبلغ 340 ألف برميل في اليوم. وفي الواقع، يرتبط شهرا سبتمبر وأكتوبر في الهند بحلول موسم الحصاد، بينما سنشهد في أوائل شهر نوفمبر حلول موسم أعياد ديوالي. ونتوقع نتيجة لذلك، نموا في الطلب على جميع أنواع الوقود باستثناء

انحسار وارتفاع النمو الهندي (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بألف البراميل في اليوم) للفترة (2021 - 2023)



المصدر: كابسارك سبتمبر 2021

المملكة العربية السعودية

| MMb/d | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2023 |
|--------------|------|-----|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|------|
| Saudi Arabia | 2.8 | 2.5 | 3.0 | 3.3 | 2.7 | 2.9 | 2.5 | 3.1 | 3.4 | 2.8 | 2.9 | 2.5 | 3.1 | 3.4 | 2.8 | 3.0 |

الفترة ما بين 2021 - 2022

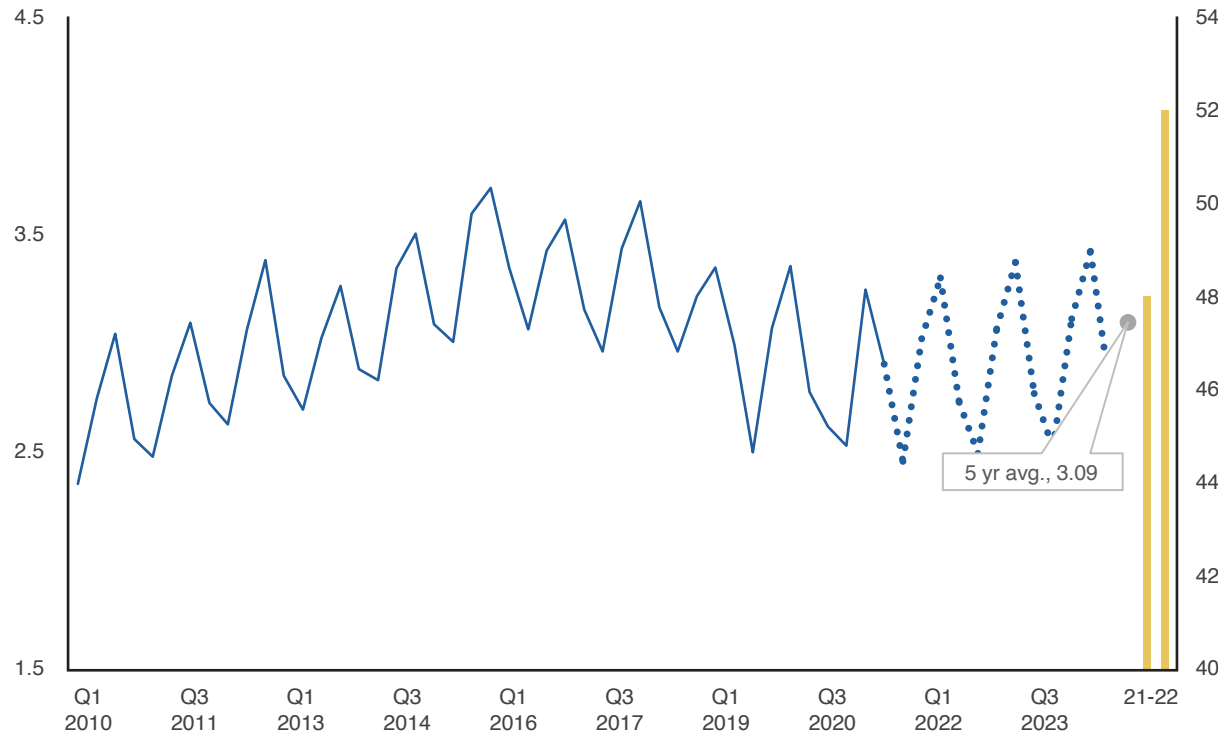
من المفترض انتعاش الطلب على النفط في المملكة العربية السعودية في عام 2021 بمقدار 48 ألف برميل في اليوم، واستمرار ارتفاعه في عام 2022 بمقدار 52 ألف برميل في اليوم (أعلى بنسبة 10 ٪ لكلا العامين مقارنة بتوقعاتنا السابقة).

ستشهد المملكة العربية السعودية بصفة عامة زيادات ضئيلة في الطلب على جميع أنواع الوقود في عام 2021، ولكنها لن تتجاوز 10 آلاف برميل في اليوم لكل نوع من الطلب على أنواع الوقود. يأتي جزء من هذا النمو المحدود للطلب من القيود المستمرة المفروضة على الصادرات النفطية، مما أدى إلى وتيرة انتعاش اقتصادي أبطأ قليلاً، إضافة لإصلاحات أسعار الوقود التي تشجع على الاستخدام الفعال للوقود. فيما ستصبح سياسات التحول عن الوقود النفطي وكفاءة الطاقة أكثر وضوحاً في الفترة القادمة، مما يؤدي إلى نمو متواضع في الطلب على النفط في المملكة العربية السعودية في المستقبل المنظور.

المملكة العربية السعودية

الربع الرابع لعام 2021

انحسار وارتفاع نمو طلب المملكة العربية السعودية (انحساره بمليين البراميل في اليوم، ونموه بآلاف البراميل في اليوم) للفترة (2021 - 2022)



من ناحية أخرى، من المتوقع أن تشهد المملكة العربية السعودية أكبر انخفاض في إجمالي الطلب على النفط على أساس فصلي من بين جميع الدول، مع توقع انخفاضه بنحو 570 ألف برميل في اليوم. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد يبدو كبيرًا، إلا أنه يتماشى مع نمط الاستهلاك الموسمي في المملكة حيث تنخفض درجات الحرارة (والطلب على الكهرباء). وبالتالي، فإن من المتوقع أن يشهد الطلب على جميع أنواع الوقود انخفاضًا باستثناء الطلب على غاز البترول المسال والنافتا. كما سيشهد الطلب على الديزل والوقود الثقيل أقوى انخفاض بما يتراوح ما بين (190 و 210) ألف برميل في اليوم على التوالي، ويعقبه الطلب على زيت الوقود بمعدل 180 ألف برميل في اليوم، ومن ثم الطلب على البنزين بمعدل 45 ألف برميل في اليوم.

المصدر: كابسارك سبتمبر 2021.

مناقشة العرض

شتان ما بين التنبؤ بسوق النفط والتنبؤ بأحوال الطقس، ذلك أن الغيوم لا تأبه إذا تنبأنا بأنها ستمطر أم لا. بينما نجد في المقابل، أن سوق النفط مليئة بالأشخاص الذين يطلعون على التوقعات والأخبار ويتصرفون بناءً على تلك المعلومات، مما يغير من النتائج النهائية. فيما تعد الأزمات الحالية في مجال الطاقة وسلسلة التوريد في الأسواق لا سيما الغاز، مثيرة للقلق، في ظل التوقعات المصاحبة التي تدعو إلى رفع أسعار النفط بشكل ملحوظ للعام المقبل (زادت التجارة في الخيارات بالتزامن مع زيادة الإضرابات التي تجاوزت 200 دولار للبرميل في شهر ديسمبر عام 2022).

لا تكمن مشكلة التوقعات المتشائمة في أنها تفاقم من المشكلة الماثلة اليوم فقط، بالتزامن مع عمليات الشراء بدافع الهلع بالنسبة لكل من موردي مضخات البنزين وموردي الطاقة المملوكة للدولة (مثل الصين)، ولكنها أيضًا تهيب السوق للهبوط. كما أن من شأن الأسعار المتضخمة الحالية إلى جانب الحديث عن زيادات أخرى، أن تدفع بعض المنتجين إلى القيام بذلك على النحو المطلوب وزيادة الإنتاج (بينما تؤدي الأسعار المرتفعة أيضًا إلى إبطاء وتيرة نمو الطلب). كما يوجد في سوق النفط نزعة متأصلة تميل نحو الازدهار والكساد، وقد نشهد شكلًا من أشكال ذلك الآن.

من أين تأتي هذه الدعوة لزيادة الإنتاج؟ الخيار الأول (والأرخص عمومًا) أنها تأتي من تحالف أوبك بلس، حيث لا يزال بعض الأعضاء يمتلكون قدرًا كبيرًا من الطاقة الإنتاجية الفائضة. أما بالنسبة للزيادات الفورية، فيتمثل الخيار

الرئيس الآخر في استخدام المخزونات (بما فيها احتياطات المخزونات النفطية) بوصفها منتجات افتراضية عن طريق إطلاق النفط الخام إلى السوق مجددًا. علاوة على ذلك، فإن الخيارات الأخرى تنطوي على حالات تأخير طفيفة قد لا تكون مفيدة للوضع الحالي.

أما داخل تحالف أوبك بلس، فنجد أعضاء معينين من حصص الإنتاج بسبب العقوبات (إيران وفنزويلا) التي أثبتت أنه لا يزال بإمكان هؤلاء الأعضاء العثور على مشتريين لمنتجاتهم، فإن من المرجح ازدياد وتيرة هذه الشحنات تبعًا لذلك، إذا استمرت الأسعار في الارتفاع وأصبح خامهم المخفض أكثر جاذبية. بينما قد تميل حتى الأطراف المتنازعة في ليبيا في بيئة المعروض الشحيح، إلى البحث عن حل نظرًا لاحتمال حدوث خسائر كبيرة في الأرباح. أما خارج تحالف أوبك بلس، فنجد بعض المشاريع والدول التي تعمل فعليًا على توفير إمدادات إضافية، مثل البرازيل التي يمكنها تعجيل وتيرة خطط إنتاجها. أخيرًا، ربما كان الأمر الأكثر أهمية بالنسبة للدول غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس، أن بإمكان النفط الصخري الأمريكي أن يزيد الإنتاج بوتيرة سريعة نسبيًا من جانب الشركات الخاصة، أو حتى الشركات العامة إذا ما تم تفسير التوسع في عمليات الحفر على أنه يخلق قيمة بالنسبة للمساهمين.

تتمثل رسالة هذا الربع في عدم الشعور بالحماسة الشديدة، إذ يمكن تخفيف حدة الأزمة الحالية إذا لم نصب بالذعر. ومع ذلك، فإن من غير المرجح أن تؤدي تغطية مؤتمر الأطراف

في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26) إلى تهدئة أسواق الطاقة.

تتمثل النقاط البارزة لهذا الإصدار فيما يلي:

- لا يزال تحالف أوبك بلس يتولى زمام القيادة.
- ما زالت المفاوضات الإيرانية متوقفة بينما تستمر صادراتها في الارتفاع.
- ترتبط التوقعات المستقبلية لمنتجي النفط الصخري ارتباطًا مباشرًا بالتعهدات المبذولة للمساهمين.
- تدشن الرمال النفطية خط أنابيب رئيس رغم الصعوبات التي تلوح في الأفق.

توقعات العرض

عام 2021 إنتاجها بأكثر من 100 ألف برميل في اليوم، مع تحقيق مكاسب مماثلة في عام 2022. فضلا عن أن النفط الصخري الأمريكي على وجه الخصوص، سيكون قطاعًا مثيرًا للاهتمام ينبغي مراقبته في الأرباع القليلة القادمة، آخذين في الاعتبار التزاماته بتحقيق العوائد بالنسبة للمساهمين، وانخفاض مخزونات الآبار المحفورة وغير المكتملة، وارتفاع الأسعار التي تختبر ولاءاتهم وتدفعهم نحو التوسع في أنشطة الحفر.

غير أن الموضوع الأكثر أهمية في سوق النفط في الوقت الراهن يتمثل في أزمة العرض قصيرة المدى التي نمر بها، وقدرة صناعة الطاقة العالمية على حلها. كما نجد أن تحالف أوبك بلس يحتل مركز الصدارة في سوق النفط، بينما تحدث معظم الاضطرابات في أسواق الغاز والفحم وتتقاطع لتؤثر على كل أسعار الطاقة. والواقع أن الفائض المتوقع في عام 2022 يجعل من الصعب تبرير الزيادة الهائلة في الإمدادات إذا أدت إلى تفاقم اختلال التوازنات في السوق إلى ما بعد فصل شتاء هذا العام. فيما يعد قرار مجموعة تحالف أوبك بلس بالحفاظ على عودة المنظمة للإنتاج أمرا يتسم بالحكمة، إذا كان الخلل الحالي قصير الأجل فعليا. إلا أن الوقت وحده سيقدر ما إذا كانت هذه الخطوة صحيحة أم لا.

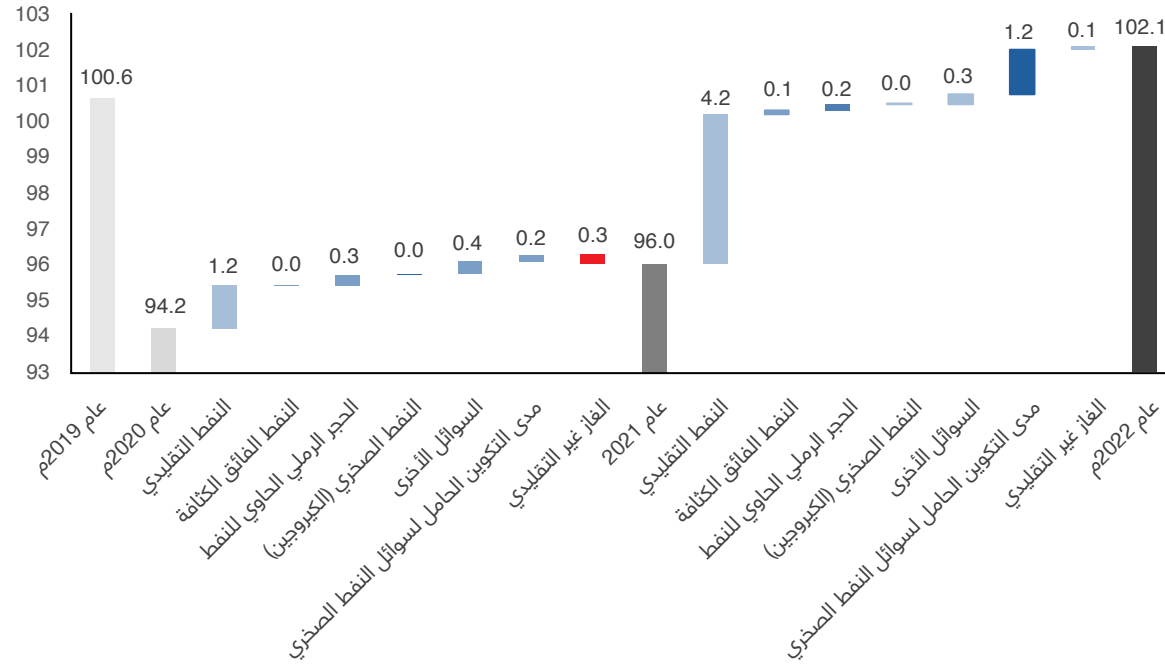
أما بالنسبة للدول خارج تحالف أوبك بلس، فنجد أن الشركات تستجيب لوضاع السوق بتحسين الأسعار بوصفها محددًا رئيسيًا، إلا أنه لا يعد الاعتبار الوحيد. بينما بلغ النمو في شهر أكتوبر أعلى مستوياته التي لم نشهدها منذ عام 2018 متجاوزًا 80 دولارًا للبرميل. إلا أن تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) تتوقع أن التراجع في منحني الأسعار الآجلة يشير إلى أن هذا قد يكون بمثابة عثرة قصيرة الأجل إذا ما ظهر فائض كبير في عام 2022، كما تشير أرصدتنا. كذلك ستزيد كل من النرويج والبرازيل وكندا في

من المتوقع نمو العرض العالمي للسوائل في عام 2021 بنحو 1.8 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى متوسط 95.9 مليون برميل في اليوم لهذا العام. وأن يشهد العرض في عام 2022 زيادة قدرها 6.1 مليون برميل في اليوم، بمتوسط عرض يبلغ 102.1 مليون برميل في اليوم لهذا العام، ليصل إلى مستويات ما قبل الجائحة إلى أكثر من 100 مليون برميل في اليوم قبل حلول منتصف عام 2022. مما يمثل مراجعة تخفيضيه لعام 2021 بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، ومراجعة تصاعدية لعام 2022 قدرها 1.1 مليون برميل في اليوم، بسبب اضطرابات الإمدادات مثل إعصار إيذا وزيادة الأسعار التي أدت إلى زيادة الإنتاج.

يأتي كل النمو لهذا العام وحوالي نصف النمو في عام 2022 من الدول أعضاء تحالف أوبك بلس تقريبًا، كما أننا شهدنا زيادات في النمو على أساس فصلي تظل مستقرة نسبيًا طوال عام 2022، ولا تشمل إجراء التعديل المفترض في شهر مايو بعض الدول أعضاء تحالف أوبك بلس. أما بالنسبة للدول غير الأعضاء في تحالف أوبك بلس، فإن من المتوقع أن يؤدي تحسين الأسعار إلى دفع عجلة النمو فيها، إلا أنهم سيتنافسون مع الطاقة الإنتاجية الفائضة. أما في حالة النفط الصخري الأمريكي، فإن من المحتمل أن يناضل مع الالتزامات تجاه المساهمين والإنفاق المسؤول.

توقعات العرض

النمو السنوي للمعرض العالمي للسوائل (بمليين البراميل في اليوم) للفترة (2019 - 2022)



المصدر: كابسارك سبتمبر 2021.

أوبك وشركاؤها (تحالف أوبك بلس)

تتجه كل الأنظار في سوق يشوبها القلق، إلى تحالف أوبك بلس. والواقع أن الاضطرابات الأخيرة مثل إعصار إيدا، والنقص العالمي في الغاز الطبيعي المسال والفحم، وانقطاع التيار الكهربائي في الصين، وقضايا سلسلة التوريد في المملكة المتحدة (غير ذات صلة بعض الشيء) إلى جانب عمليات السحب الضخمة من المخزونات، تخلق جميعها ضغوطاً على المجموعة لزيادة إنتاجها بمعدل أسرع من المخطط له حالياً. إلا أن السؤال هنا، هل المشاكل التي نواجهها الآن مؤقتة، أم أنها تشير إلى اتجاه أكبر تشهد فيه السوق إحكاماً حاداً؟ وكما تمت مناقشته في قسم الطلب الخاص، يبدو أن المشكلات الحالية قصيرة الأجل قد تفسح المجال لمزيد من الضغوط النزولية أو المسطحة في هذا الشتاء، والتي تنطوي على مخاطر التسبب في فائض سريع نسبياً.

فكلما ارتفعت الأسعار، ازدادت صعوبة تجميع الأعضاء معاً من أجل الحفاظ على التخفيضات بمعدل إطلاق ثابت. إضافة لعوامل أخرى معقدة يمكن أن تؤدي إلى أوجه عدم اليقين في المعروض.

من جانب آخر، تتزايد وتيرة الصادرات الإيرانية بشكل عام، حيث لم تخضع المنتجات المكررة (على الرغم من تقييدها بقدرة التكرير) للعقوبات المفروضة، فضلاً عن شحنات النفط الخام إلى آسيا التي تتهرب من العقوبات كلياً. فيما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً من الصين التوقف

عن شراء الخام الإيراني لكي يتسنى لها ممارسة الضغوط عليها في المحادثات النووية بفعالية. ومع ذلك، قد لا يلقي هذا اللتماس آذانا صاغية. كما أن وتيرة الشحنات المتجهة إلى مواقع أخرى بالإضافة إلى آسيا، مثل لبنان، آخذة في الارتفاع، ويجري إرسال المكثفات إلى فنزويلا للمساعدة في مزج إنتاجها الخاضع للعقوبات.

بخلاف المساعدة القادمة من إيران، يبدو أن الثقة في فنزويلا آخذة في التضاؤل. وقد بدأ اهتمام الجهات الفاعلة الدولية - الذي كان محتدماً في مرحلة ما بالمساعدة على إعادة تشغيل صناعة النفط في فنزويلا - يتجه نحو مسار التراجع. حيث كانت بعض الأسباب الكامنة في ذلك متخذة طابعاً بيئياً (إذ ذكرت شركة توتال أنها كانت أكثر اهتماماً بمصادر الطاقة منخفضة الكربون)، بينما يبدو أن المستثمرين الآخرين يتخلصون من مخاطر محافظهم الاستثمارية. فيما تمثل الصين الشريك الوحيد الذي يمكن أن تأمل فيه فنزويلا، إلا أن الخام الثقيل المر يحتوي على ضرائب إضافية وحصص تقييدية، مما قد يجعل تحديد سعر جاذب للطرفين يعد أمراً شائكاً.

بينما لا تزال المشكلات مستمرة في ليبيا بالتزامن مع وجود صراعات بين وزارتها للنفط والغاز ومؤسساتها الوطنية للنفط من أجل السيطرة على هذه الصناعة. إضافة للاحتجاجات التي تهدد الإنتاج، وكانت (محاولة) استقالة نائب وزير النفط "رفعت العبّار" مؤشراً على زيادة حدة التوترات بين الفصائل

في الحكومة الليبية. وعلى الرغم من ذلك، فإن البيانات الرسمية تدعي أن الدولة سترفع سقف إنتاجها في عام 2022 إلى حوالي 1.6 مليون برميل في اليوم. ومع ذلك، يرى فريق تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) أن معظم هذه المكاسب قد تحققت بالفعل، مع تقديرات مستقبلية بحوالي 1.3 مليون برميل في اليوم واستمرار هذه التوترات.

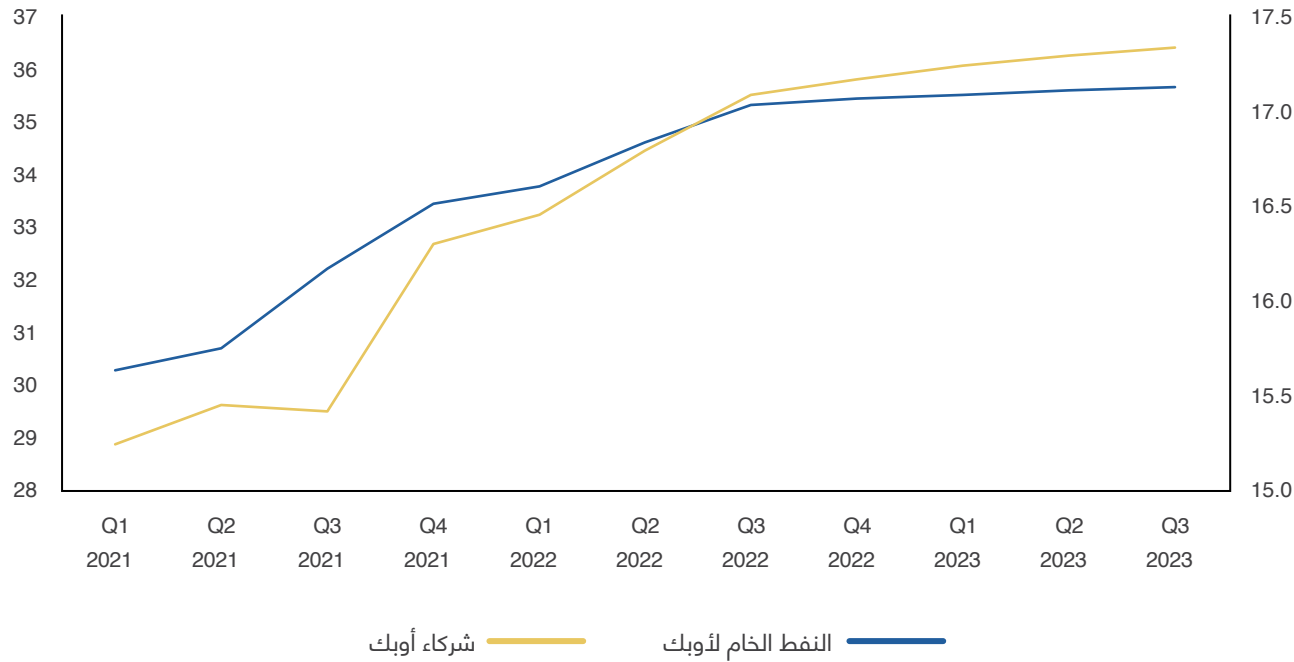
كذلك توجد بعض التوترات الطفيفة ما بين الدول الأعضاء غير المعفيين ولكن لا شيء منها ذو أهمية تذكر. فقد ابتعد العراق عن عكسه المعتاد لأسعار الخام السعودي لتقديم خصومات وزيادة المبيعات. بينما تقدم نيجيريا وغيرها من الدول الأخرى بكل هدوء التماسات من أجل زيادة خطوط الأساس مثل تلك التي تم الاتفاق عليها في شهر يوليو بالنسبة للأعضاء الآخرين. غير أنه لا ينبغي لأي من هاتين المسألتين أن تتسبب في حدوث خلاف يعرض الاتفاقية للخطر.

أخيراً، يستحق دور روسيا في سوق الغاز الأوروبية ملاحظة طفيفة لكونه يؤثر بشدة على سوق النفط. ويعتقد بعض المحللين أن نقص الغاز من روسيا مقصود من أجل الضغط على الهيئات التنظيمية الأوروبية لتسريع موافقتهم على خط أنابيب نورد ستريم⁴ (2) المثير للجدل. يمكن الاطلاع على المزيد من المناقشات بشأن سوق الغاز الحالية في الكلمات الواردة في هذا التقرير.

⁴ نورد ستريم (2): عبارة عن مشروع خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من بحر البلطيق من أكبر خزان لاحتياطيات الغاز في العالم في روسيا، إلى ألمانيا وعدد من لدول الأوروبية. ويبلغ طول هذا الأنبوب الجديد حوالي 1.230 كيلومتراً ويمر في خط قريب إلى حد كبير بالتوازي مع أول خط أنابيب "نورد ستريم الأول"، الذي ينقل بنجاح حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز إلى ألمانيا منذ عام 2012.

أوبك وشركاؤها (تحالف أوبك بلس)

انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



يمكننا القول بإيجاز، أنه توجد طاقة إنتاجية فائضة متاحة من دول تحالف أوبك بلس لتهدئة الأسواق، لكن من غير الواضح مدى استمرارية المشكلة المؤقتة الحالية. إذ كان المعدل المقرر لتخفيف التخفيضات سريعًا بالفعل، وقد سلطنا الضوء على أن الطلب قد يتعثر ويؤدي إلى الطلب المفرط في العام المقبل. أما إذا كانت هذه المشكلة مؤقتة، فقد تقدم أوبك وقفًا مؤقتًا، لكنها تحتاج إلى الاستعداد لإعادة الخفض إذا لم يتحقق الطلب.

المصدر: كابسارك سبتمبر 2021.

التغيرات في معروض تحالف أوبك لعامي 2021 و2022 (ألف برميل في اليوم)

| | 2021 | 2022 |
|----------------------|----------------|----------------|
| Mexico | (33.9) | (11.9) |
| South Sudan | 0.7 | 3.5 |
| Equatorial Guinea | (3.5) | (16.5) |
| Brunei | 15.5 | 4.8 |
| Sudan | (0.0) | 13.7 |
| Bahrain | (27.0) | (3.8) |
| Oman | 23.7 | 59.2 |
| Gabon | (2.6) | (3.5) |
| Congo | (13.4) | (18.1) |
| Malaysia | (26.3) | 38.2 |
| Azerbaijan | 21.0 | 10.4 |
| Kazakhstan | (36.3) | 79.3 |
| Algeria | 1.5 | 49.2 |
| Nigeria | (239.4) | 151.8 |
| Kuwait | (30.0) | 204.7 |
| Iran | 482.3 | 456.1 |
| Venezuela | 36.9 | 150.5 |
| UAE | (85.2) | 329.4 |
| Saudi Arabia | (39.2) | 1,194.8 |
| Iraq | (9.6) | 279.7 |
| Libya | 823.4 | (5.2) |
| Russia | 338.2 | 956.3 |
| OPEC | 784.4 | 2,782.2 |
| OPEC partners | 275.5 | 1,149.7 |
| OPEC+ TOTAL | 1,059.8 | 3,931.9 |

| | Kb/d |
|--|------|
| | 50 |
| | 0 |
| | -50 |
| | -100 |
| | -400 |

الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

صعوبات في العودة إلى مستويات ما قبل الجائحة، نجد أن لدى العديد من أعضاء المجموعة خططا لزيادة الإنتاج بدرجة كبيرة (سواء كان الجاري أو في المستقبل القريب) التي يمكنها أن تفوق هذه القيود.

لم تتغير توقعاتنا المتعلقة بالطاقة الإنتاجية الفائضة في هذا الربع بدرجة كبيرة مقارنة بتوقعاتنا السابقة، ونتوقع أن تستمر خطة تحالف أوبك بلس حسب ما هو مذكور، بالتزامن مع أول إطلاق هام يحدث في الربع الرابع من عام 2021. كما أن من المرجح بعد ذلك (بمجرد أن تهدأ الأسواق) أن يكون هنالك تباطؤ في الإطلاقات المخطط لها لتتناسب مع السوق أو لتهدئتها، ويعد هذا من منطلق روح التزام أوبك بالاجتماعات الشهرية للاستجابة والتفاعل مع أوضاع السوق بطريقة سريعة ومباشرة.

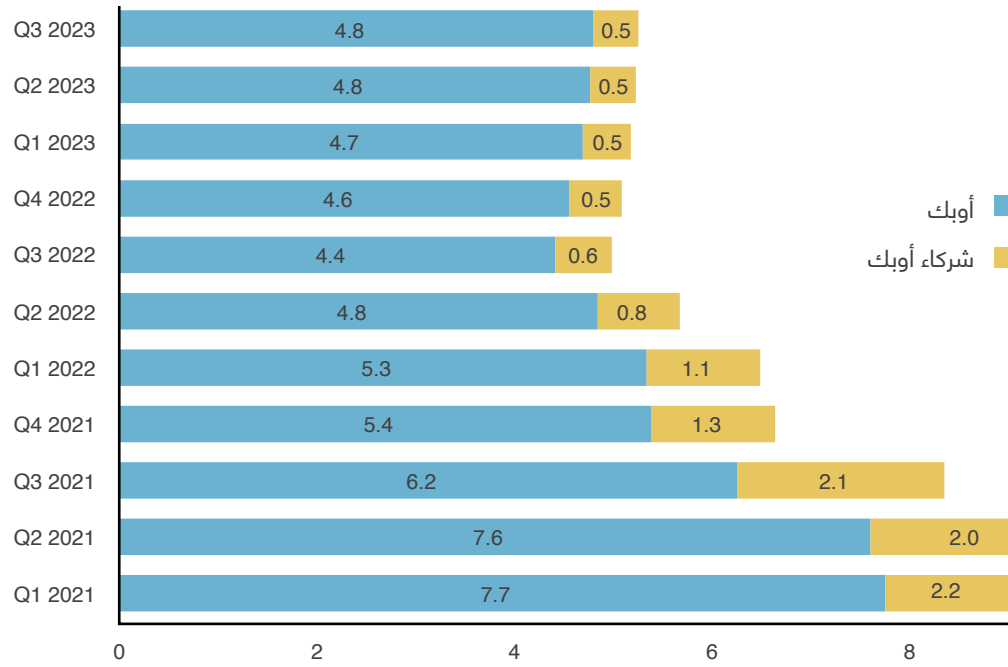
تتسبب الأوضاع الحالية للسوق في طرح بعض محليي النفط لأسئلة صعبة بشأن مقدار الطاقة الفائضة لدى تحالف أوبك بلس، ويكمن السبب وراء هذه الأسئلة في أنه ربما لم يتم إجراء عمليات الصيانة والعناية بالطاقة الإنتاجية غير المتصلة بالشبكة، أو ربما لم تقم الاستثمارات الجارية للذمة للتعويض عن معدلات الانخفاض، مما يحد من القدرة على نقلها عبر الشبكة (بسرعة، على الأقل). ورغم أن هذه الأسئلة تعد عادلة، إلا أنه قد يكون مبالغ فيها إلى حد ما.

كانت هناك زيادة في قيم خط الأساس في شهر يوليو لخمس أعضاء (المملكة العربية السعودية وروسيا والكويت والعراق والإمارات العربية المتحدة)، حيث طالبت الإمارات والعراق في الأصل بقيم أكبر. بالإضافة تقدم بعض الدول أعضاء الطبقة المتوسطة في تحالف أوبك بلس، مثل نيجيريا، التماسات لإجراء طلبات لإجراء تعديلات أساسية خاصة بهم ومن المفترض أن تكون لديهم أدلة تدعم مطالباتهم هذه. أما بالنسبة للدول الأعضاء الأصغر حجماً، فإن من الصعب مراقبة إنتاجهم، وتعد معدلات امتثالهم أقل في المتوسط، وتعتبر بصراحة أخطاء فادحة مقارنة بأكبر المنتجين.

لا يمكننا من هذا المنطلق، معرفة ما إذا كان هناك عجز كبير في الطاقة الإنتاجية الفائضة حتى نصل إلى حالة التوازن في السوق، بحيث يكون لأعضاء تحالف أوبك بلس الحرية في إنتاج ما يقرب من طاقتهم الإنتاجية القصوى. وعلى الرغم من احتمال وجود عضو أو اثنين من الأعضاء يواجهون

الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

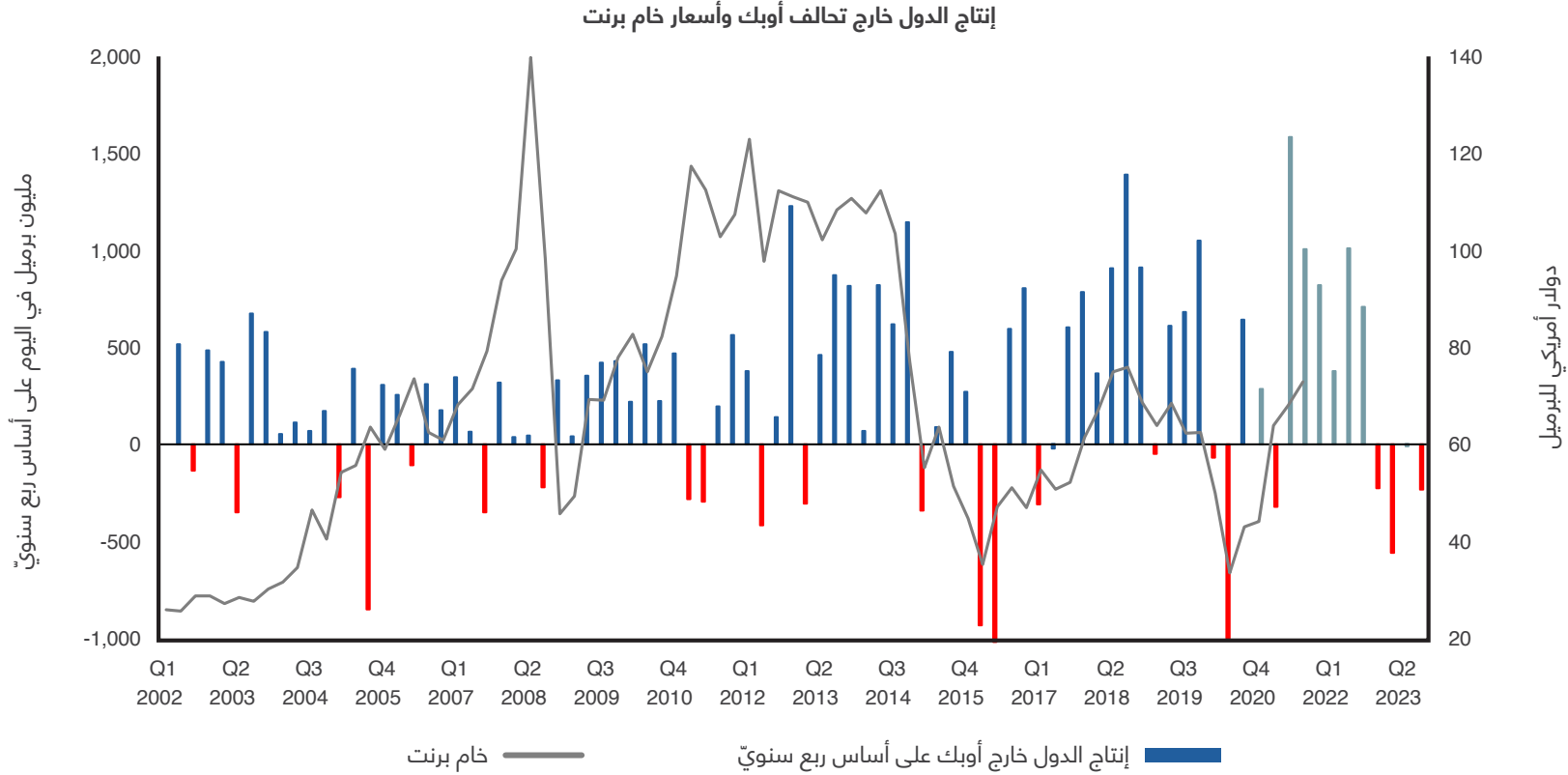
الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك وشركائها (مليون برميل في اليوم) القدرة الفنية



المصدر: ريستاد وكابسارك، سبتمبر 2021.

ملاحظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية المُحدث هنا إلى القدرة الفنية لكل دولة عضو على الإنتاج بالسعر الراهن، ومعايير المرجعية المعلنة مقابل إنتاجها المتوقع بموجب التخفيضات المستهدفة لتحالف أوبك، بما فيها الطاقة الإنتاجية الفائضة المعلنة للمملكة العربية السعودية التي تبلغ 1.5 مليون برميل في اليوم.

الدول خارج تحالف أوبك



النمو خارج دول تحالف أوبك:

- من المتوقع ارتفاع المعروض من النفط الصخري الأمريكي في عام 2021 بمقدار 25 ألف برميل في اليوم، وتراجع انخفاض معروض سوائل الغاز غير التقليدية العالمية بمقدار 270 ألف برميل في اليوم، بينما سيرتفع المعروض من الرمال النفطية بنحو 310 ألف برميل في اليوم.
- ستشهد توقعات النفط الصخري في عام 2022 في الولايات المتحدة الأمريكية انتعاشاً قدره 840 ألف برميل في اليوم، مصحوباً بنمو سوائل الغاز غير التقليدية العالمية بمقدار 130 ألف برميل في اليوم، وتحقيق الرمال النفطية لنمو إضافي بنحو 162 ألف برميل في اليوم.
- ستكون السمات الرئيسية التي يتسم بها إنتاج الدول خارج تحالف أوبك بلس للأرباع الثمانية القادمة تحكي عن القلق المستمر حول سلاسل التوريد، وليس بالضرورة العرض.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

زيادة أقوى في الأداء لهذا العام. بينما نجد أن الزيادة في عام 2022 مدفوعة باتجاهات التسعير الحالية وما ينبغي حدوثه استجابة لذلك، حتى في ظل عوامل مخاطرها (خاصة تحذير المستثمرين) التي نحاول الحد منها.

كما هو مذكور في العديد من الإصدارات السابقة من تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)، فإن هذه الصناعة تخيم عليها طاقة من التوتر في الوقت الراهن. إذ تجعل الرسائل المتضاربة القادمة من البيت الأبيض والأنظمة المتطورة، وضغوط الرأي العام، وارتفاع تكاليف العمالة والمدخلات، جميعها من عملية التخطيط أمراً صعباً وشائكاً. ونظرًا لأن دورة تطوير النفط الصخري تعد أقصر من دورة تطوير النفط التقليدي، فقد تكون شركات النفط الصخري أكثر حسماً لأنها تستطيع دائمًا اللحاق بالركب وإن تأخر ذلك قليلاً. أما في الوقت الحالي، فإن ذلك يتمثل في الشركات التي يمكنها القيام بأنشطة الحفر بنحو جيد. بينما تتقدم الأطراف الفاعلة الأكبر حجماً بحذر إلى حين انقشاع الضباب وتوفر المزيد من الوضوح.

بالنسبة للعديد من الشركات بطرقها الجامحة السابقة. فالشركات الخاصة (بمعني التي لا يوجد بها مساهمون) تقود النمو، بينما بدأت الصناعة بصفة عامة خفض تشغيل آبارها غير المكتملة من أجل الحفاظ على الإنتاج. وقد يصبح الحفاظ على التعهدات المتحفظة أمراً أكثر صعوبة بالتزامن مع استمرار ارتفاع الأسعار، فيما تكتسب الحجة القائلة "كيف يمكننا خلق قيمة للمساهمين إذا لم نمارس أنشطة الحفر؟" مزيداً من الاهتمام. إضافة إلى أن شركات النفط الدولية الأمريكية وكبار المستقلين يقومون بشراء الأراضي المخصصة لنظرائهم الأوروبيين الذين يتوالى خروجهم من السوق بهدوء. لذلك، يتعين على شركات النفط الدولية الأمريكية أن تكون متفائلة بأن النفط الصخري لا يزال استثماراً مجدياً.

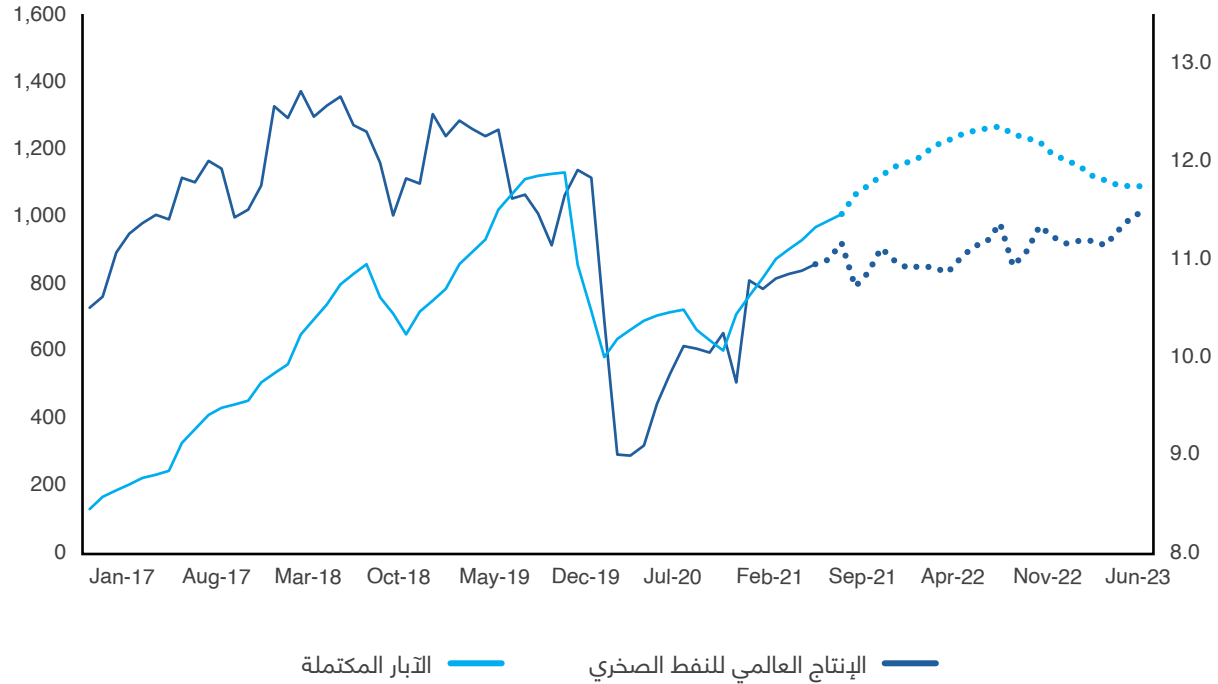
يقدر تقرير تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) في هذا الربع من العام، أن يشهد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في عام 2021 بمقدار 25 ألف برميل في اليوم، ونموه بقوة في عام 2022 ليصل إلى 840 ألف برميل في اليوم. ويعاود التحسن في مستويات عام 2021 جزئياً إلى تعديلات البيانات الفعلية، إلى جانب

يعتبر حقل فاكا مويرتا الأرجنتيني أوضح مثال للأسرع تطور لنمو النفط الصخري شهدناه على وجه الأرض حتى الآن، مما يدل على أنه يمكن أن يكون هنالك مستقبل حقيقي للنفط الصخري خارج الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن تطوير حقل فاكا مويرتا المنظم بدعم من الحكومة يوضح بجلاء ما يمكن تحقيقه باستخدام الدعم المناسب. من ناحية أخرى، بدأت صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الشركات وحقوق ملكية الأراضي الفردية التي تسمح لأي شخص تقريباً بممارسة نشاط التنقيب، مما تسبب في حدوث نمو هائل في هذا القطاع. إلا أن شركات النفط الصخري الأمريكية تعمل مؤخرًا على توحيد أصولها. وبدأ تطوير النفط الصخري يبدو أقرب إلى الكيفية التي تدار بها الصناعة الناضجة، مع إيلاء المزيد من التركيز على العائدات وتركيز أقل على النمو.

كذلك أدى ترويض رقعة النفط الصخري إلى أن تكون الشركات أكثر حساسية تجاه المساهمين الذين تحملوا قلة الأرباح لفترة طال أمدها، لكنهم يصرون الآن على تحقيق العوائد مما يعوق معدلات إعادة الاستثمار ونمو الإنتاج. غير أن الوضع الراهن يبين أن الأسعار المرتفعة تشكل إغراءً

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

انخفاض أنشطة الحفر الشهرية في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل ارتفاع إنتاج النفط الصخري على مستوى العالم (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، سبتمبر 2021.

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

كذلك من المتوقع ارتفاع إنتاج الرمال النفطية في عام 2021 بنحو 300 ألف برميل في اليوم، مدعومًا بالانتعاش الذي تبغ عمليات الإغلاق في أعقاب انهيار الأسعار المرتبط بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، وانخفاض معتدل إلى أبداً في عام 2022 بمقدار 150 ألف برميل في اليوم. مما يعد ارتفاعاً طفيفاً في عام 2021 مقارنة مع توقعات الربع الماضي، حيث أظهر الربع الثالث تحسناً كبيراً مقارنة بالربع الثاني. للمضي قدماً، يعد تراجع الاستثمار والخدمات اللوجستية العاملين المقيدان الحقيقيان، لذلك لا يوجد تغيير يذكر في الاتجاه التصاعدي قصير الأجل لنمو الرمال النفطية.

وعيا على الصعيد الاجتماعي، وما بين المنتجات الثقيلة للغاية وكثيفة الكربون التي تنتجها هذه الصناعة. لذلك، سيكون من المثير للاهتمام مشاهدة كيفية سير أعمال الوفد الكندي في هذا الصدد. كما خفضت شركات النفط العالمية الأوروبية الحساسة بيئياً "المراعية للاعتبارات البيئية" من استهدافها للرمال النفطية قبل أن تبدأ في القيام بذلك مع النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.

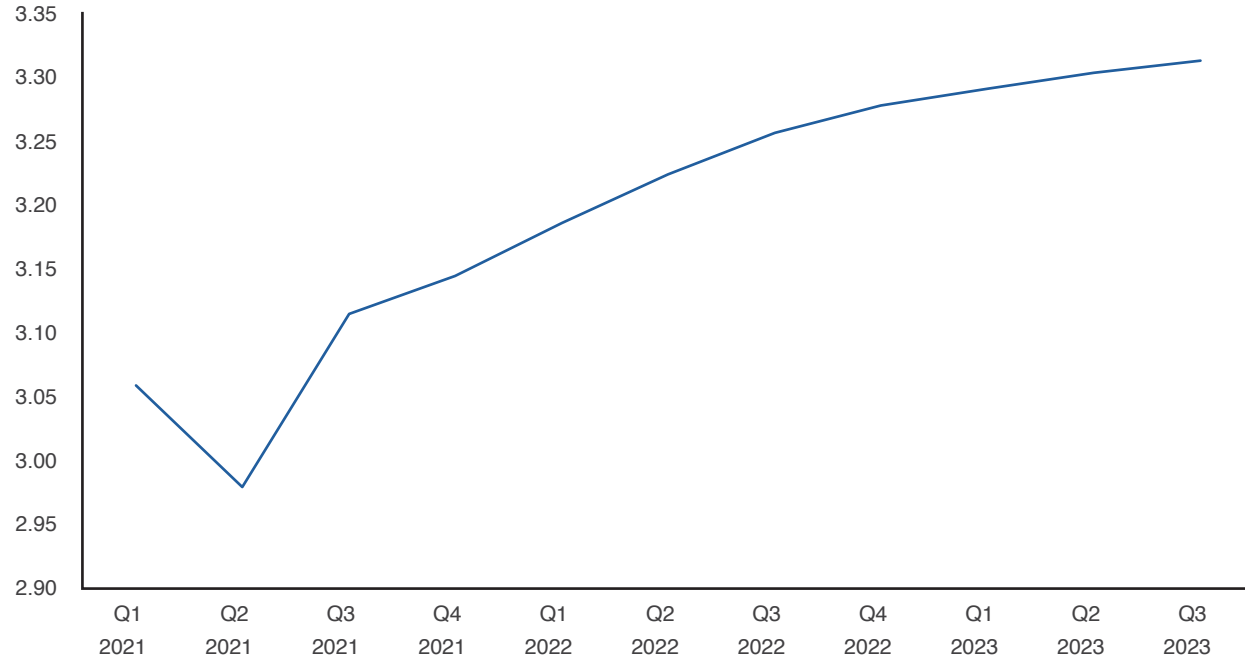
في تطور إيجابي أخير، يمكن أن تكون صادرات البيتومين "القار" إلى الصين بداية لخيار متنامٍ بالنسبة للمنتجين الكنديين. وبما أن هذا المنتج لا يعتبر خاماً، فإنه يقع خارج نطاق أي حصص للاستيراد ويلغي بعضاً من ضرائب الاستيراد. ورغم أن هذا المنتج يتم استخدامه لإنتاج الأسفلت في المقام الأول، إلا أنه قد يكون هنالك تحول نحو هذا الخيار إذا بدأت الحصص الصينية تكشر عن أنيابها.

إلا أن هنالك بقعة ضوء تبعث على التفاؤل بالنسبة للرمال النفطية تتمثل في افتتاح خط أنابيب إنريديج الثالث (En-bridge Line 3) في الأول من شهر أكتوبر، الذي سيسمح بتدفق 760 ألف برميل في اليوم من ألبرتا إلى نظام خطوط الأنابيب في الولايات المتحدة الأمريكية، ليستبدل ويعوّض بعضاً من القدرة التصديرية الحالية. ولعل هذه الفترة تمثل فرصة طيبة لالتقاط الأنفاس يرحب بها مُنتجي الرمال النفطية، الذين يساورهم قلق دائم بشأن مشاكل النقل. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة للمزيد من خطوط الأنابيب تكون أفضل حالات من أجل التعويض عن استخدام خيارات السكك الحديدية الباهظة التكلفة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة المحيط الهادئ. كما سيكون امتداد خط أنابيب ترانس ماونتن (Trans-Mountain) إلى المحيط الهادئ مفيداً للغاية في توسيع سوق الرمال النفطية، رغماً عن حالات التأخير والاحتجاجات التي كان آخرها الضربة الأخيرة المتمثلة في تمديد خط الأنابيب الذي فقد الغطاء التأميني لشركة التأمين. وكانت شركة تشب للتأمين قد خرجت من سوق الرمال النفطية بعد الضغوط التي مورست عليها من قبل الرأي العام، إلى جانب العديد من شركات التأمين الأخرى خلال العام الماضي، مما يجعل من تشغيل المشروعات وإدارتها أمراً أكثر صعوبة وتكلفة.

الجدير بالملاحظة هنا، أن المخاوف البيئية بشأن الرمال النفطية لا تعتبر شيئاً جديداً على الإطلاق، إلا أن اجتماع المؤتمر السادس والعشرين للدول الأطراف (COP26) القادم قد يمثل تحدياً خاصاً لصناعة الرمال النفطية. إذ إن هنالك تناقض صارخ ما بين صورة الصناعة التقدمية ظاهرياً والأكثر

النفط الصخري والحجر الرملي الحاوي للنفط للدول من خارج أوبك

الرمال النفطية (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، سبتمبر 2021.

السيناريوهات المحتملة للمخاطر، سبتمبر 2021

| Risk category | Item | Supply/ demand | Impact (Kb/d) | 2021 | 2022 | 2023 |
|-----------------------|---|-------------------|---------------|------|------|------|
| Producer supply risks | OPEC releasing more than 1 MMb/d per quarter | Supply | ↑ 200 - 400 | | | |
| | Libya remains exempt | Supply | ↓ 10 - 50 | | | |
| | Shale rebound | Supply | ↑ 0 - 100 | | | |
| | Lifting Iran sanctions | Supply | ↑ 20 - 140 | | | |
| | Biden's stringent fossil fuel policies | Supply | ↓ 100 - 220 | | | |
| | Major conflict | Supply | ↓ * | | | |
| | Brazil's production growth | Supply | ↑ 10 - 30 | | | |
| | Venezuela's production rebound | Supply | ↑ 20 - 80 | | | |
| | Oil investment growth | Supply | ↑ ** | | | |
| Demand risks | Prolonged economic crisis | Demand | ↓ 250 - 1,500 | | | |
| | 50% of global population vaccinated | Demand | ↑ 220 - 1,000 | | | |
| | Asia recovering from Delta strain | Demand | ↓ 180 - 500 | | | |
| | Public transport changes | Demand | ↓ 270 - 500 | | | |
| | OPEC return to pre-COVID-19 production levels | No | 79% | | | |
| | Stimulus packages continue through 2022 | Yes | 71% | | | |
| | Strengthening U.S. dollar | No | 71% | | | |
| | U.S./China trade war settlement | No | 100% | | | |
| | Oil prices averaging 70 \$US/bbl in 2021 - 2022 | Yes | 57% | | | |

تستند النتائج إلى مسح يتم إجراؤه مرتين في العام

* الطاقة الاحتياطية التي تحتفظ بها أوبك + كافية لتغطية جميع الاضطرابات النفطية باستثناء أكبر حالات الصراع

** تُستخدم لاعتبارات تتعلق برؤى السوق / الميول

* يتم إجراء مسح تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على أساس نصف سنوي في كل من الربعين الأول والثالث، مع استمرار سريان النتائج التي تم التوصل إليها في الربع السابق.

تعتمد فئات مخاطر تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) على الأحداث الجارية التي تؤثر على صناعة النفط،

إذ تستخدم هذه التنبؤات جدول المخاطر لتقدير التأثيرات المحتملة مع مراعاة مكونين، هما احتمال وقوعها وآثرها.

احتمالية الحدوث: يوضح الرسم البياني المٌظلل أعلى يمين الجدول احتمالية حدوث خطر (كلما كان التظليل أعمق زاد احتمال حدوثه).

التأثير: يتم حساب التأثير كنسبة مئوية من الصادرات - غالباً ما يكون العرض المحلي محمياً - أو يتم تقديره في نموذج الطلب من خلال مضاعفة أو تغيير الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمخاطر العرض، فإننا نقوم بمضاعفة احتمالية الحدوث والتأثير المحتمل.

أما فيما يتعلق بمخاطر الطلب، فإن النموذج يقوم بأمرين، إما فحص الحوادث التاريخية كمضاعفات ثم تطبيق استجابة مشابهة للطلب المستقبلي، وإما تقدير التأثير المحتمل على الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهه من خلال النموذج عبر التغييرات الخارجية، لتحديد الآثار المترتبة على طلب النفط المستقبلي.

الرصد في عامي 2021 و2022

زيادة الإنتاج بشكل استباقي بدءاً من الربع الرابع من عام 2021 للحصول على حصة في السوق، إلا أن تبني مثل هذه الإستراتيجية قد يرفع من معدلات الزيادات الكبيرة بالفعل في المخزونات المتوقعة لعام 2022.

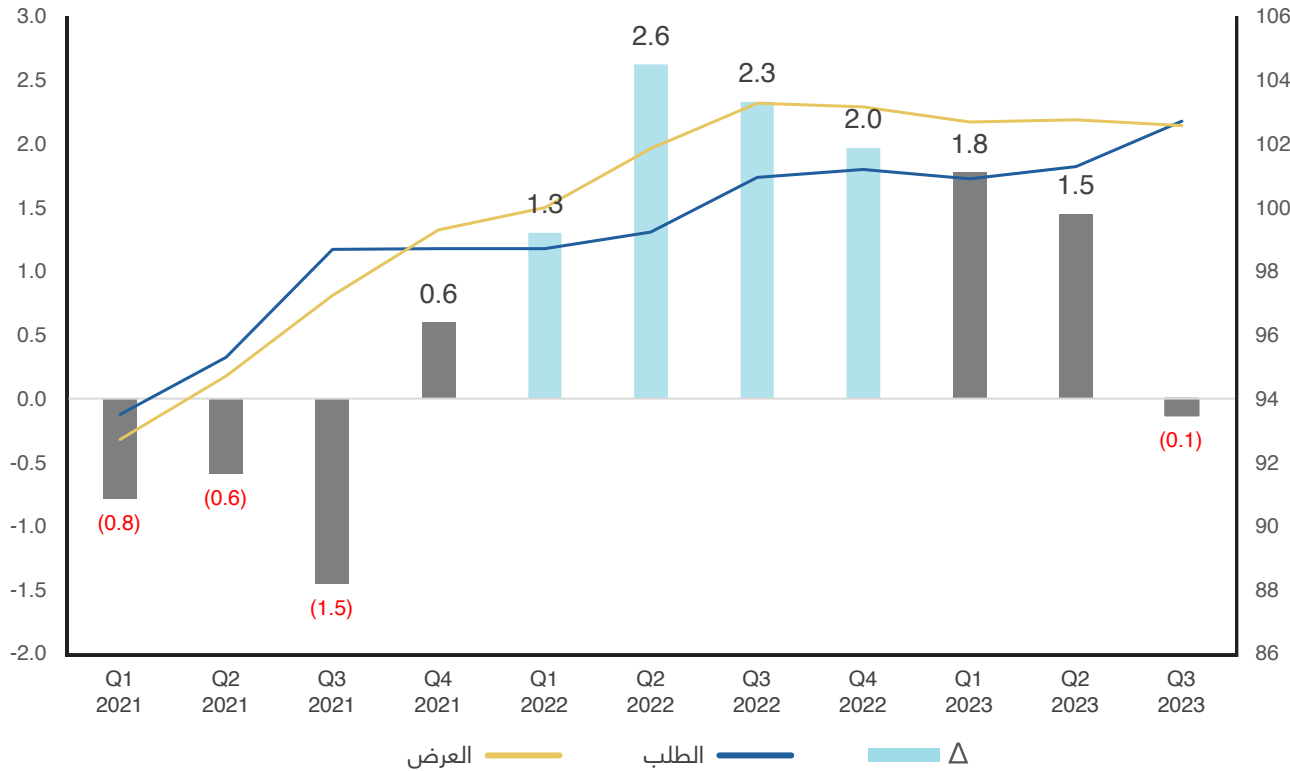
نظراً لأن توقعاتنا تفترض استمرار ارتفاع مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة طوال الفترة المشمولة بالتوقعات، فإن معدلات امتثال تحالف أوبك بلس تشكل مخاطرة معروفة إذا ظلت الأسعار مرتفعة، أو إذا اختبرت الحقائق المالية عزم بعض الدول الأعضاء. ورغم أن بوسع مجموعة أوبك

نظراً للتغييرات الأخيرة في أرصدة العرض والطلب الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO)، فضلاً عن مستويات الأسعار الأخيرة، فإننا نتوقع حدوث عجز في عام 2021 قدره 550 ألف برميل في اليوم، وفائضاً في عام 2022 مماثل لعام 2020، يبلغ حوالي 2.1 مليون برميل في اليوم.

تستند توقعات تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) إلى مجالات الاتفاق المتعلقة بإنتاج تحالف أوبك بلس، بالإضافة إلى حاجة المجموعة إلى التصرف بطريقة تقلل من عودة أعضائها إلى إجراء تخفيضات أعمق. وافترضنا نتيجة لذلك، أن أعضاء تحالف أوبك بلس سيلتزمون بخطتهم المتفق عليها في شهر يوليو من هذا العام، وأن يزيدوا الإنتاج شهرياً بشكل جماعي بمقدار 400 ألف برميل في اليوم حتى حلول شهر ديسمبر. كما نفترض أن دول المجموعة ستبسط بعد ذلك من وتيرة زيادات إنتاجها لعام 2022 أثناء تعديلها لأهدافها لخط الأساس في شهر مايو. أما إذا حدثت زيادات كبيرة في المخزونات وبدأت الأسعار تضعف مادياً، فإن الدعوة الموجهة لأوبك لتهدئة السوق وإيقاف زيادات الإنتاج قد تستمر في الربع الرابع من عام 2021 وحتى عام 2022. إلا أننا لا نتوقع حدوث ذلك خلال الشهرين المقبلين على الأقل.

علو على ذلك، نفترض أن أعضاء تحالف أوبك بلس يمثلون للتخفيضات المعلنة. غير أن هذا السيناريو يتوقف أيضاً وبدرجة كبيرة على مدى نجاح تدابير احتواء الفيروس، واستمرار حزم التحفيز الاقتصادي، وتحديد ما إذا كانت المتحورات الفيروسية الجديدة لا تشكل خطراً كبيراً لحدوث موجات مستقبلية كبرى.

انحسار المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية وارتفاع أسعار برنت



المصدر: كابسارك، سبتمبر 2021.

قواعد أسعار المخزونات

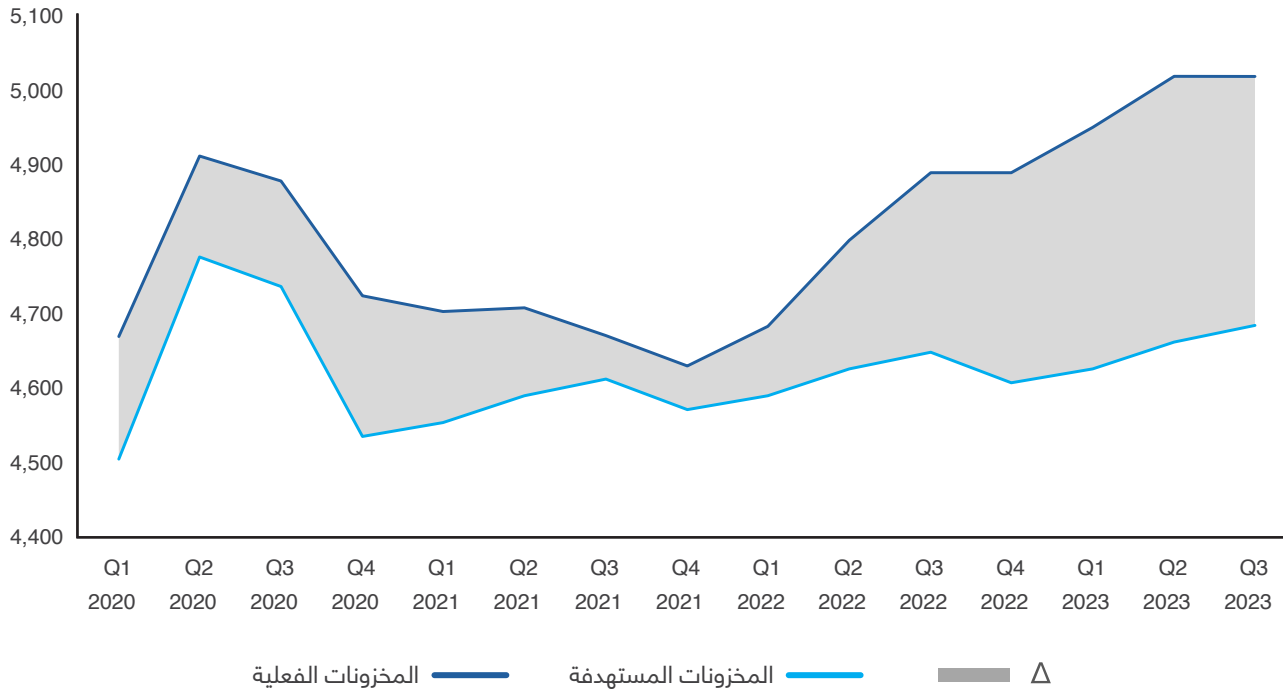
العودة إلى الأوضاع الطبيعية. كما أن من المتوقع من ناحية أخرى، تراجع المخزونات الفعلية في عام 2021 بمقدار 94 مليون برميل في اليوم، ومن ثم انتعاشها في عام 2022 بمقدار 259 مليون برميل في اليوم لئلا العرض ما زال يتجاوز الطلب.

كذلك يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) ارتفاع مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المستهدفة في عام 2021 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم، وارتفاعها في عام 2022 بمقدار 36 مليون برميل في اليوم بالتزامن مع استئناف السوق

ستستمر تحركات الأسعار في المستقبل المنظور تتأثر بصفة أساسية بتطور مستويات المخزونات ونمو الطلب. ونتوقع في ظل هذه التوقعات، أن تظل مستويات المخزونات الفعلية أعلى من المخزونات المستهدفة. والواقع أنه إذا استمرت التعديلات المقترحة من جانب تحالف أوبك بلس لزيادة الإنتاج شهريا بمقدار 400 ألف برميل في اليوم حتى حلول شهر ديسمبر 2021، فإننا نتوقع عودة المخزونات إلى مستويات التشبع. كما أن من شأن هذه الزيادات المستمرة أن تخلق حاجة تحالف أوبك بلس لعكس مسارها، وإعادة بعض التخفيضات في وقت لاحق من عام 2022. ورغم ذلك، ومع ملاحظة عدم ارتياح بعض الدول الأعضاء حيال هذا الأمر، فقد يكون من الصعب التراجع وإجراء التخفيضات مجددا. وبالتالي، فإننا نفترض إيقاف تحالف أوبك بلس للإنتاج مؤقتاً في عام 2022 عقب تعديلات خط الأساس في شهر مايو من عام 2022.

كما تقدر افتراضاتنا زيادة مستويات السوائل في جميع الأرباع الثمانية التالية. ومع ذلك، فإنه يمكن إدارتها وتحجيم خطر تمثيلها تهديدا لمستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة. وأن تكون التغييرات في مستويات المخزونات للفترة المتبقية من هذا العام متوازنة نسبيا. ومن ثم، فإننا نتوقع أن تظل الأسعار في العام المقبل ضمن النطاق المحدد لها لهذا العام، أو أن تتعرض لضغوط إذا ما تحققت مستويات عالية من المخزونات كما نتوقع في ظل افتراضاتنا السلوكية لتحالف أوبك بلس، لا سيما في الربع الثاني من عام 2022.

انحسار المخزونات المستهدفة مقابل المخزونات الفعلية



المصدر: بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وكابسارك، سبتمبر 2021.

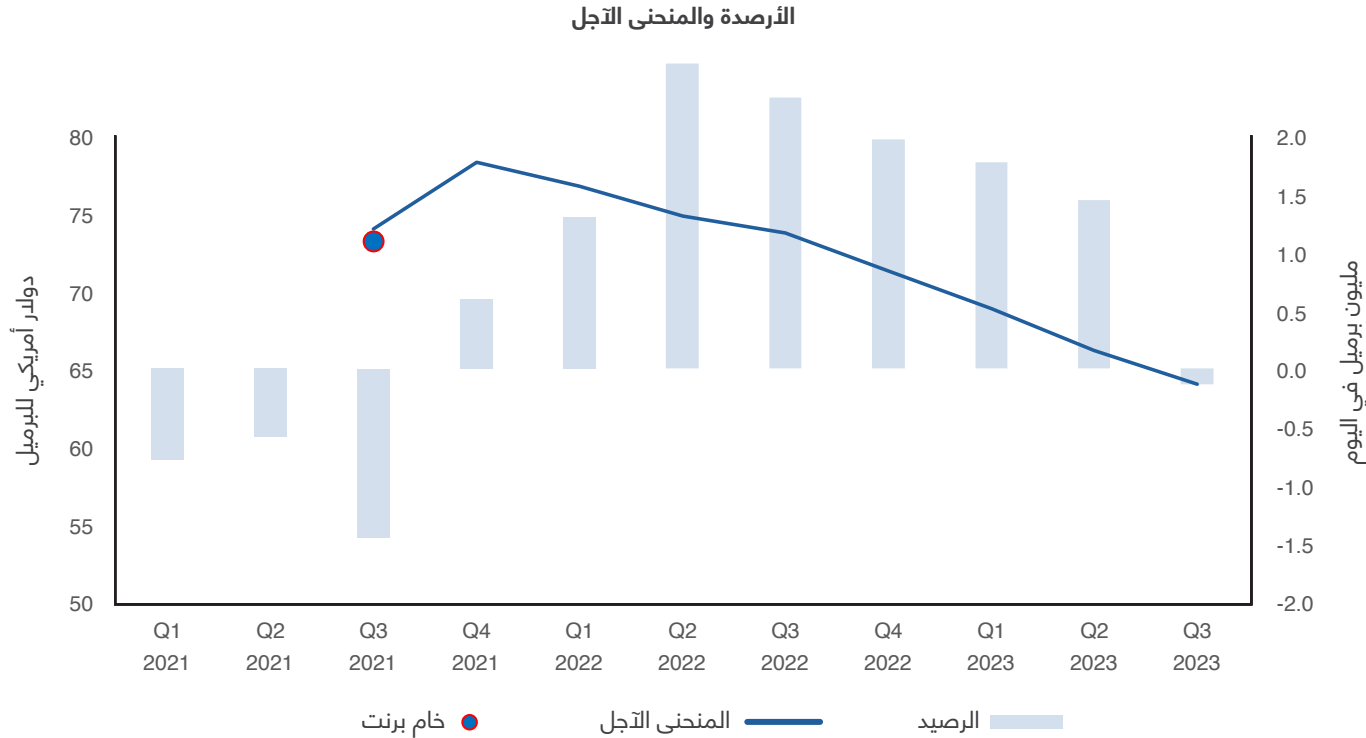
قواعد أسعار نفط برنت

| عام 2023 | عام 2022 | عام 2021 | |
|----------|----------|----------|-----------------|
| 68.57 | 69.06 | 67.08 | بلومبيرغ |
| | 67.00 | 67.39 | اتجاهات الأسواق |

| الربع الأول 2023 | الربع الرابع 2022 | الربع الثالث 2022 | الربع الثاني 2022 | الربع الأول 2022 | الربع الرابع 2021 | |
|------------------|-------------------|-------------------|-------------------|------------------|-------------------|-----------------|
| 70.70 | 68.66 | 69.10 | 68.99 | 71.02 | 71.69 | بلومبيرغ |
| 65.00 | 67.00 | 00.69 | 50.76 | 66.50 | 17.67 | اتجاهات الأسواق |

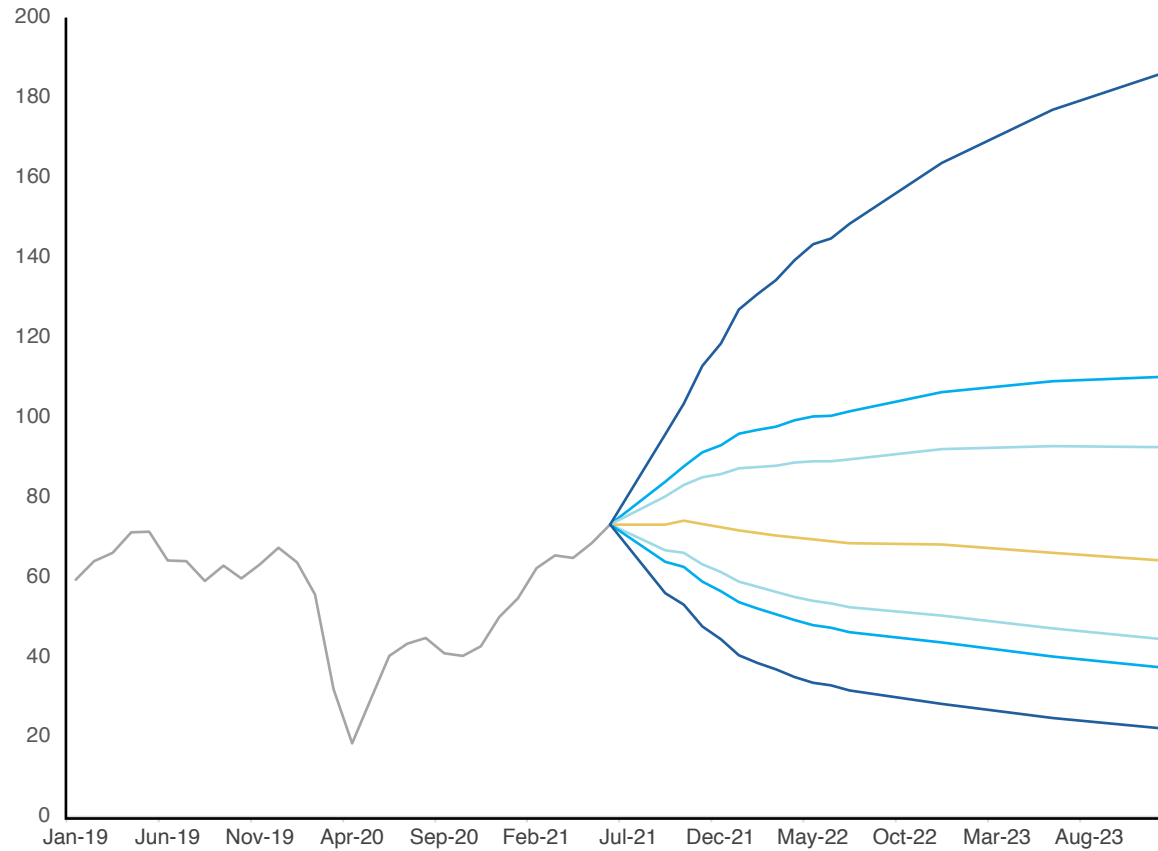
المصدر: بلومبيرغ 10 يوليو عام 2021.

* يستند الشعور السائد في السوق إلى بيانات التنبؤات المتاحة للجمهور.



قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

سعر خام برنت وفواصل الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي / للبرميل)

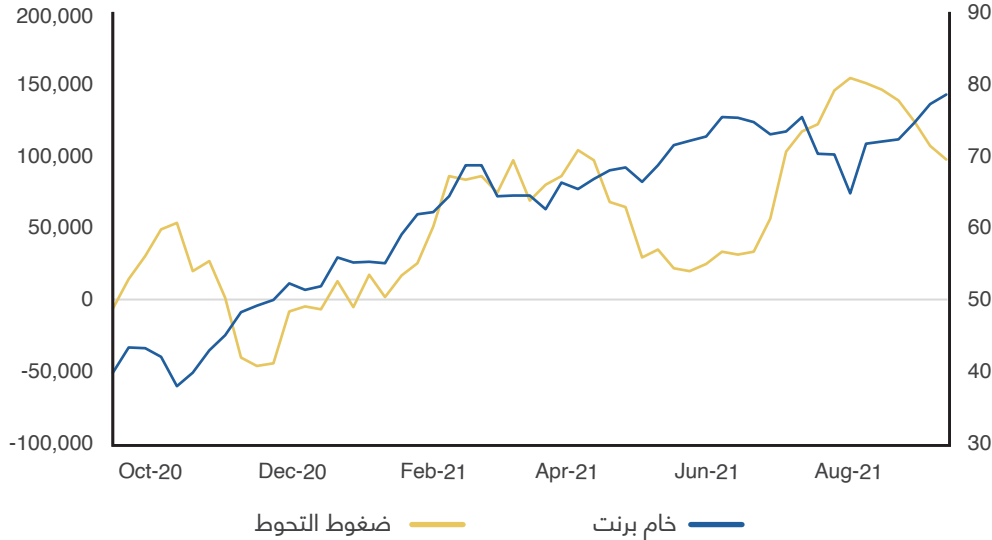


يوضح الرسم البياني فترات الثقة عند مستويات 50% و68% و95% المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود خيارات النقود (عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

سعر العقود الآجلة لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي / للبرميل) —
 سعر التسليم الفوري لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار أمريكي / للبرميل) —
 فترة الثقة الأدنى / الأعلى (50%) —
 فترة الثقة الأدنى / الأعلى (68%) —
 فترة الثقة الأدنى / الأعلى (95%) —

المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات NYMEX ومجموعة CME وFINCAD، أكتوبر 2021.

تراجع ضغوط التحوط الأسبوعية مقابل ارتفاع أسعار خام برنت في بورصة إنتركونتينتال

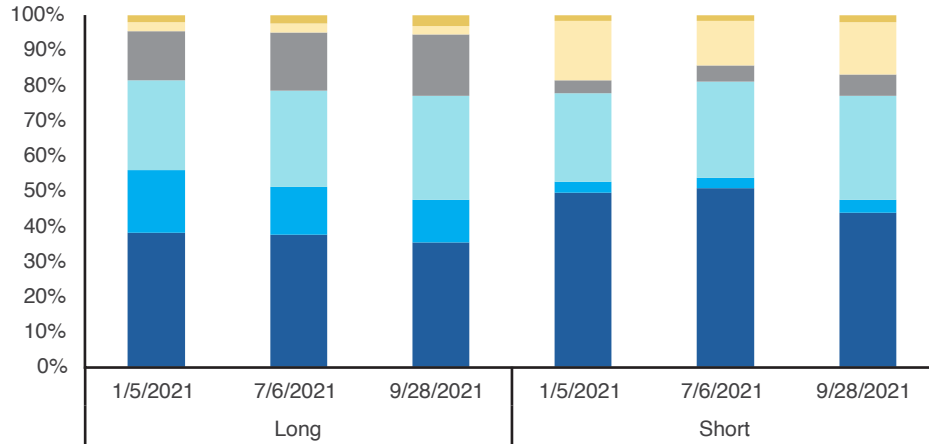


المصدر: بلومبيرغ، 03 أكتوبر 2021.

قواعد أسعار الأسواق

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني أدناه سعر التسوية لخام برنت مقابل ضغط التحوط. ويعتبر ضغط التحوط مقياساً للمراكز التجارية المالية القصيرة الصافية - المنتجون والتجار والمعالجات والمستخدمون - بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة. كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحولات السوق. وإذا أخذنا في الاعتبار الارتفاع الأخير في الطلب على النفط في الربع الثالث الذي من المتوقع أن يستمر لبضعة أسابيع أخرى خلال الربع الرابع من هذا العام، وتنفيذ مجموعة أوبك لزيادات تدريجية، فإن من اليسير تفسير مسار ضغط التحوط الحالي الذي ينزغ للانخفاض. غير أننا نتوقع ركود الطلب العالمي في هذا الربع، وأن تؤدي مخاطر الأرصدة الفائضة إلى دفع ضغط التحول نحو مسار تصاعدي.

تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد

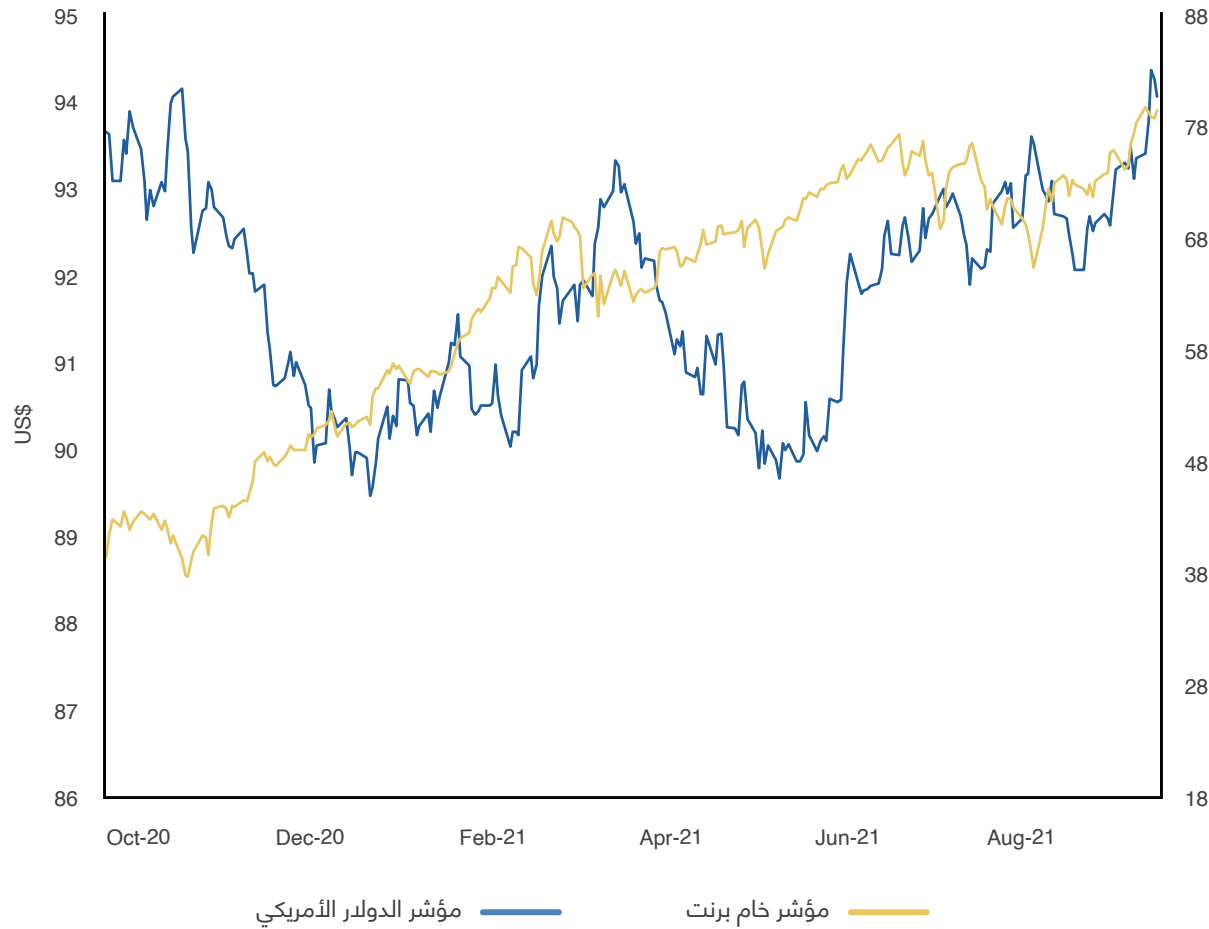


المصدر: بلومبيرغ، 03 أكتوبر 2021 (يرجى الرجوع إلى المسرد لمعرفة الاختصارات).

تصنيف فئة أسهم المتداولين: على الرغم من ارتفاع أسعار النفط على مدار العام التي تجاوزت 80 دولارًا للبرميل، فقد ظلت أسهم المتداولين آخذة في الانخفاض منذ بداية العام وحتى الآن (انخفاض بحوالي 13%). ورغم ذلك، فقد قام مديرو الأموال برفع مراكزهم القصيرة بنحو 132% مقارنة بشهر يناير (59,179 في الخامس من شهر يناير عام 2021 - 137,758 في يوم 28 شهر سبتمبر عام 2021). مما يشير إلى إدراكهم للارتفاع قصير الأجل في الأسعار وتوقعهم لانخفاضها في نهاية المطاف.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل انحسار أسعار خام برنت وفقا لبورصة إنتركونتيننتال



مؤشر الدولار الأمريكي: على الرغم من وجود علاقة سلبية بين مؤشر الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية في بعض الأحيان، إلا أن خام برنت والدولار الأمريكي يتجهان سوياً نحو الارتفاع مؤخراً. وقد كان هذا الارتفاع مدفوعاً جزئياً بتحسين التوقعات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، مصحوبة بارتفاع وتيرة الطلب على النفط. والواقع أن الاقتصاد الأمريكي أخذ في التحسن بوتيرة سريعة نسبياً مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، ومن المتوقع قيام الاحتياطي الفيدرالي بتشديد أسعار الفائدة في وقت أقرب من دعم البنوك المركزية الأخرى لمستويات المؤشر الحالية. علاوة على ذلك، وكما ورد في ملخص هذا التقرير، فقد كان للتضخم دور في هذا الاتجاه. وبالتالي، فإن كلا من المنتجين والاحتياطي الفيدرالي كانا يشيران إلى نواياهم في زيادة معدلات إنتاج النفط ورفع أسعار الفائدة، على التوالي، وذلك من أجل تخفيف أثر التضخم المستمر والمتوقع.

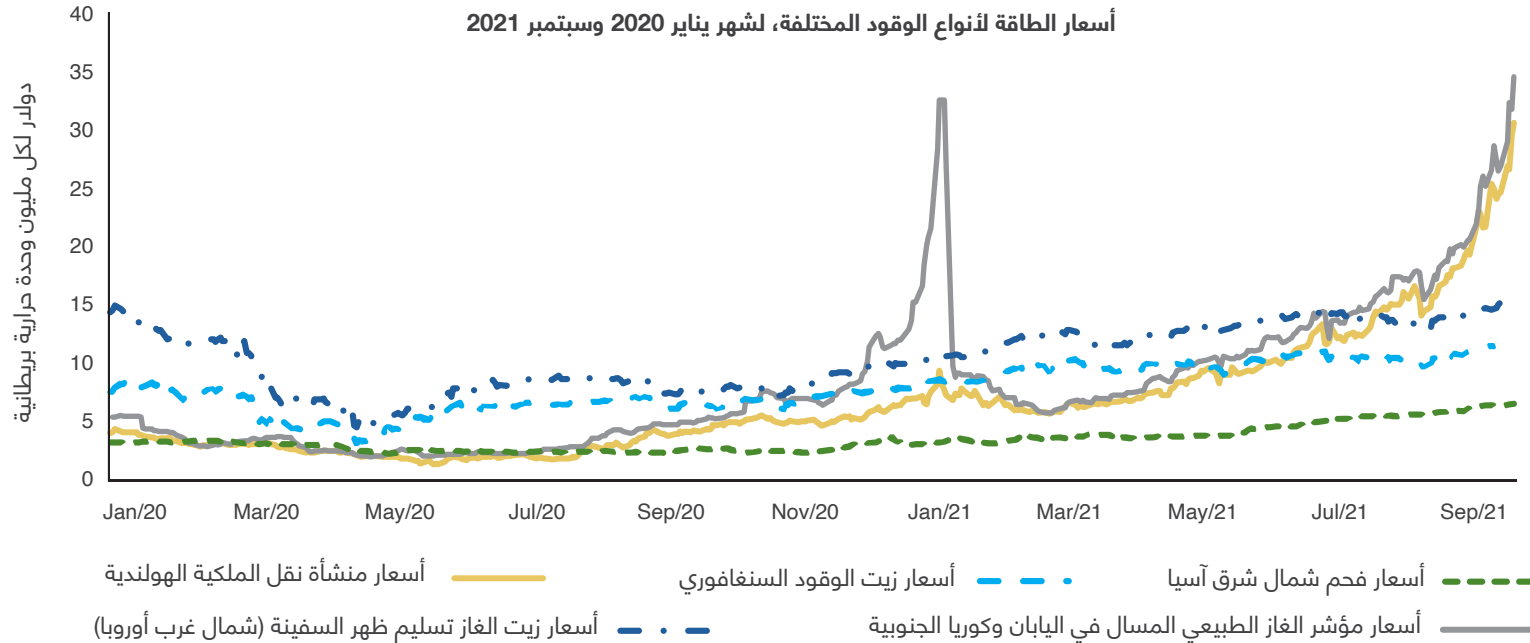
المصدر: بلومبرغ، 03 أكتوبر 2021.

كلمة العدد: فصل الشتاء القارس والمخاطر التصاعدية لأسعار الطاقة

بمساهمة من: رامي شبانة، كابسارك

أدى شح الإمدادات إلى دفع أسواق الغاز العالمية للدخول في حالة من الجنون في الفترة التي سبقت حلول فصل الشتاء، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية. بينما نجد أن إمدادات الغاز خلال موسم ضخ المخزونات في أوروبا، لم تكن كافية لتجديد المخزونات بعد فصل الشتاء الطويل. كذلك أدى الطلب القوي في فصل الصيف إلى تفاقم النقص في الغاز على خلفية التحول من الفحم إلى الغاز وانتعاش الأنشطة الصناعية، وقد كانت مستويات تخزين الغاز في أوروبا اعتبارًا من نهاية شهر سبتمبر، أقل بنحو 18% من متوسطها في خمس سنوات.

من جانب آخر، تعتمد أوروبا اعتمادًا كبيرًا على الغاز المستورد عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال لتحقيق التوازن في سوق الغاز. إلا أن انخفاض مستويات تدفقات الغاز من روسيا والنرويج دفع أوروبا إلى محاولتها المتزايدة إلى التفوق على آسيا فيما يتعلق بالشحنات الهامشية من الغاز الطبيعي المسال، مما أدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار. كما وصلت أسعار عقود أكتوبر للشهر المقبل في منشأة نقل الملكية الهولندية⁵ (TTF) التي تعد مركزًا رئيسًا لتجارة الغاز في أوروبا، إلى أعلى مستوى يومي لها بأكثر من 30 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما تجاوزت الأسعار الفورية لمؤشر الغاز الطبيعي المسال في اليابان وكوريا الجنوبية 33 (JKM) دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.



⁵ عبارة عن نقطة تجارة افتراضية للغاز الطبيعي في هولندا، توفر هذه النقطة التجارية تسهيلات لعدد من التجار في هولندا للتجار في المعاملات التجلة والتبادلات التجارية والمادية.

كلمة العدد: فصل الشتاء القارس والمخاطر التصاعدية لأسعار الطاقة

كذلك قفزت أسعار كل من (منشأة نقل الملكية الهولندية ومؤشر الغاز الطبيعي المسال في اليابان وكوريا الجنوبية) بنسبة تراوحت ما بين (92% و86%) على التوالي على أساس فصلي، كما ارتفعت أسعار الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 45% خلال الربع الثالث. ووصلت أسعار الغاز في الشهر الأول في مركز هنري هوب⁶ في يوم 30 سبتمبر من عام 2021 إلى 5.87 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية - التي تعد أعلى مستوياتها منذ شهر فبراير عام 2014. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في أسعار مركز هنري هوب، إلا أن من غير المرجح أن ترتفع إلى الأسعار الأوروبية والتأسيوية الحالية لأنها تصدر قريبة من الحد الأقصى لإمكاناتها البالغة 10.5 مليار قدم مكعب في اليوم. غير أن هذه الزيادة في أسعار الغاز أضافت المزيد من الضغوط التصاعدية على سلع الطاقة الأخرى، بحيث أصبح تبديل الوقود خيارًا متاحًا. ونظرًا لأن التدفئة الكهربائية تعد الأكثر شيوعًا في آسيا، فإن من المتوقع ارتفاع وتيرة الطلب على الفحم ليحل محل الغاز الأعلى سعرًا، وأن يلبي أي حالات نقص في الطاقة. كذلك أظهر مؤشر شركة بلاتس للفحم الحراري لشمال شرق آسيا ارتفاعًا ملحوظًا في الربع الثالث بمقدار 5.4455 دولارًا أمريكيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وارتفع بنسبة 43% على أساس فصلي وبأكثر من ضعف السعر على أساس سنوي. أما في الصين، فقد تؤدي الإمدادات المحدودة من الغاز والفحم خلال فصل الشتاء إلى فرض تقنين على الطاقة الكهربائية، حيث تقوم الحكومة بتحويل استخدام الطاقة الكهربائية من القطاعات الصناعية إلى القطاعات السكنية (Chen et al. 2021). كما أن بإمكان الوقود السائل أن يحل محل الغاز لأغراض التدفئة والطاقة، مما سيكون له تأثير قصير المدى على الطلب على النفط خلال فصل الشتاء. وقد ارتفعت أسعار زيت الوقود وغازات البترول المسالة في آسيا بسبب تبديل الوقود (Cheong 2021)، فضلًا عن أن الطاقة المتولدة من نواتج التقطير المتوسطة مثل الديزل، يمكن أن تكون التالية في منحنى ترتيب الاستحقاق. وتوجد حاليًا مخزونات منخفضة من الديزل في آسيا (Cheong 2021). كما أن من شأن التحول من الغاز إلى النفط أن يضيف زخمًا إلى ارتفاع أسعار نواتج التقطير في آسيا الوسطى. من ناحية أخرى، شهدت هوامش التكرير لعشرة أجزاء في المليون من زيت الغاز في آسيا في الربع الثالث تحسناً متوسطه 9 دولارات للبرميل مقارنة بخام دبي، حيث ارتفعت بنسبة 18% تقريبًا على أساس فصلي. ويمكن أن يكون لثي تبديل من الغاز إلى الديزل تأثير كبير على أسعار نواتج التقطير الوسطى. كما يمكن أن يشهد فصل الشتاء القارس على وجه العموم ووفقًا للمحللين من جولدمان ساكس وبنك أوف أمريكا، ما يتراوح ما بين (1.8 و2) مليون برميل في اليوم من إجمالي الطلب على النفط الناتج عن تبديل الوقود.

يتوقف تأثير أسعار الغاز العالمية خلال الربعين المقبلين على مدى شدة فصل الشتاء والتدفقات المستقبلية للغاز الروسي إلى أوروبا. وعلى الرغم من الانتهاء من خط أنابيب (نورد ستريم 2)⁷ في شهر سبتمبر - وهو عبارة عن خط أنابيب غاز جديد بسعة 55 مليار متر مكعب يمتد من روسيا إلى أوروبا - فإن من المتوقع أن يؤدي الحصول على الموافقات التنظيمية النهائية من جانب ألمانيا إلى حدوث المزيد من التأخير في تشغيل خط الأنابيب. وقد ساد أوروبا شعور بالارتياح بعد أن منحت النرويج الإذن لشركة إكوينور (Equinor) لزيادة الإنتاج من حقول الغاز لدعم الطلب الأوروبي. ومع ذلك، فثمة حاجة ماسة إلى المزيد من الإمدادات للتعامل مع فصل الشتاء الذي يبدو أنه أكثر برودة من المعتاد. مما قد يترتب عليه من آثار غير مباشرة على مجموع السلع النفطية الأساسية من خلال التدفقات غير العادية لتجارة النفط الخام والمنتجات التي تؤدي بدورها إلى زيادة التقلبات الإقليمية، وحالات النقص المحلية والاختناقات في سلسلة الإمداد.

المراجع:

Chen, Qian, Ann Koh, Stephen Stapczynski, Martin Ritchie, and Dan Murtaugh. 2021. "Global Energy Crunch Leaves China Facing More Power Shortages." Bloomberg. September 16. Accessed September 21, 2021. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-09-16/global-energy-crunch-leaves-china-facing-more-power-shortages?sref=q6DTe7mQ>.

Cheong, Serene. 2021. "Diesel Next in Line to Jump on Gas Rally Wagon." Bloomberg, September 21.

⁶ يعد هنري هوب أكبر مركز إقليمي لتجارة الطاقة في أمريكا يقوم بدوره بتجارة وتسعير الغاز على أساس العرض والطلب.

⁷ (نورد ستريم 2) عبارة عن مشروع أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من بحر البلطيق من أكبر خزان لاحتياطيات الغاز في العالم في روسيا، إلى ألمانيا وعدد من الدول الأوروبية، ويبلغ طول الأنبوب الجديد حوالي 1.230 كيلومترًا ويمر في خط قريب إلى حد كبير بالتوازي مع أول خط أنابيب "نورد ستريم الأول"، الذي ينقل بنجاح حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز إلى ألمانيا منذ عام 2012. وسيوفر الأنبوب الجديد نفس الكمية، وهو ما يكفي لتزويد 26 مليون أسرة بالغاز. وينظر عادة إلى الغاز الطبيعي على أنه رقيق بالبيئة والمناخ.

كلمة العدد: عمليات إطلاق الاحتياطات النفطية الإستراتيجية في مناطق مهمة - لعبة القواعد

بمساهمة من: خوليو أربوليدا، كابسارك

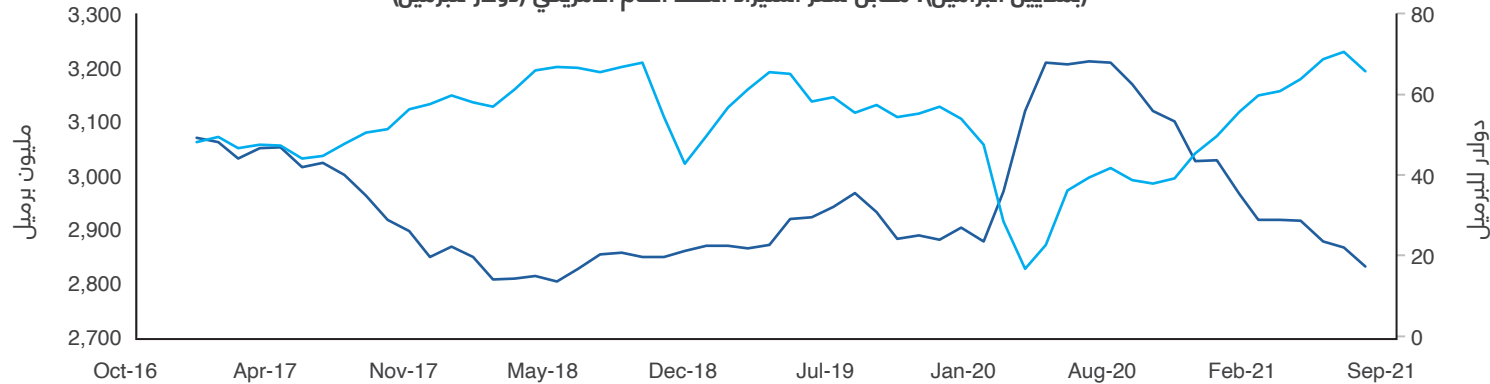
أدت قواعد سوق النفط إلى وضع أهم مستهلكين آسيويين في مواجهات محفوفة بالمخاطر، وقد دفعت الحاجة إلى ارتفاع أسعار النفط كل من الهند والصين إلى إطلاق النفط من احتياطياتهما النفطية الإستراتيجية، وتراهن الهند بشدة من خلال إطلاق 50 ٪ من احتياطياتها النفطية الإستراتيجية.

كما شهدت سوق النفط في شهر أبريل من عام 2020، أسعارًا سلبية لأول مرة في التاريخ في أحد نقاطها المرجعية المتمثلة في مؤشر غرب تكساس الوسيط، وذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. وقد كان هذا حدثًا تاريخيًا دق ناقوس الخطر للمنتجين والمستهلكين في أنحاء العالم.

من جانب آخر، أتاحت الأسعار المنخفضة الناتجة عن تراجع الطلب في ظل عمليات الإغلاق وتقييد الأنشطة الاقتصادية فرصة فريدة للدول المستهلكة للنفط، التي قررت أن الوقت قد حان لملء مخزوناتا واحتياطياتها النفطية الإستراتيجية من النفط الخام. وقد رأت بعض الدول مثل الصين، أن هذه فرصة مواتية لها لذلك شرعت بملء احتياطياتها النفطية الإستراتيجية بأسرع ما يمكن. وتشير تقديرات وود ماكينزي إلى أن مخزونات الخام الصينية يمكن أن تصل إلى 1.15 مليار برميل أو 83 يومًا من الطلب على النفط، منها 550 مليون برميل تنتمي إلى احتياطي البترول الإستراتيجي للبلاد. ورغم ذلك، لا يمكن لكل دولة الاستفادة من الأسعار المنخفضة بسبب محدودية القدرة على التخزين. حيث نجد أن الهند تمتلك قدرة احتياطية نفطية إستراتيجية مجتمعة تبلغ 5.33 مليون طن متري فقط (39 مليون برميل)، أو 9.5 أيام فقط. تكفي المخزونات الاحتياطية الهندية في حالة الطوارئ 74 يومًا من الطلب شاملة مخزونات النفط الخام والمنتجات البترولية التجارية، وذلك ما يجعلها بعيدة عن القدرة المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغة 90 يومًا.

أسعار النفط الخام التجاري والسوائل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(بمليين البراميل)، مقابل سعر استيراد النفط الخام الأمريكي (دولار للبرميل)



سعر استيراد النفط الخام الأمريكي (دولار للبرميل) ————— مخزونات النفط الخام التجاري والسوائل الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بمليين البراميل)

كلمة العدد: عمليات إطلاق الاحتياطيات النفطية الإستراتيجية في مناطق مهمة - لعبة القواعد

كما بلغت مخزونات النفط العالمية أرقاماً قياسية في عام 2020. فعلى سبيل المثال، وصلت المخزونات التجارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من النفط الخام والسوائل الأخرى إلى مستوى تاريخي بلغ 3,211 مليون برميل في شهر يوليو من عام 2020، أو أكثر من 84 يومًا من الطلب. ومع ذلك، فقد ساعدت تعديلات العرض على انتعاش أسعار النفط الخام، وقد انخفض معدل نمو المخزونات بدرجة كبيرة وانعكس مساره في نهاية المطاف.

غير أن أسعار النفط في الآونة الأخيرة تجاوزت مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19 خلال النصف الأول من شهر سبتمبر، وقد ذكرت الإدارة الوطنية الصينية للغذاء والاحتياطيات الإستراتيجية التي تدير احتياطياتها النفطية الإستراتيجية، بأنها ستبدأ في طرح احتياطيات من النفط الخام في الأسواق من أجل السيطرة على ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الاستقرار فيها. وستعقد هذه المزادات على مراحل وستساعد على توريد مصانع تكرير وكيماويات متكاملة. وقد أشارت الصين من خلال هذه الإعلانات التاريخية، إلى أنه سيتم إطلاق مقدار 7.38 مليون برميل من النفط على الأقل في الربع الرابع، مع احتمال حدوث المزيد من الإطلاقات المماثلة، مما كان له أثر فوري على أسعار النفط.

إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الصين لتهدئة السوق قابلها إعصار إيدا بعد عدة أسابيع، مما أدى إلى توقف الإنتاج في خليج المكسيك الذي يشكل أهم المناطق المنتجة للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى انقطاع الإمدادات الناجم عن هذا الإعصار إلى إبطال أثر التصريحات الصينية.

بينما قامت الحكومة الأمريكية أيضًا استجابةً لانقطاع الإمدادات هذا، بإطلاق جزء من احتياطياتها النفطية الإستراتيجية، وقد أصدرت وزارة الطاقة الأمريكية في 23 أغسطس من عام 2021 إشعارًا بالتنافس في السعر للبيع فيما يتعلق بما يصل إلى 20 مليون برميل من النفط الخام من الاحتياطي النفطي الإستراتيجي للتسليم في الربع الرابع. وقد منحت هذه الصفقة لثماني شركات مع تحديد موعد التسليم في شهر سبتمبر. إضافة إلى أن وزارة الطاقة الأمريكية وافقت على قروض نفطية بلغ مجموعها 3.3 مليون مليار للمصافي للحيلولة دون حدوث نقص في الوقود.

تتناقص مخزونات النفط العالمية بوتيرة متسارعة، وتخشى بعض الدول من تحركات الأسعار بالتزامن لإطلاقها لاحتياطياتها النفطية الاحتياطية. لذا، ينبغي في مرحلة ما تجديد أحجام المخزونات. فيما تمارس بعض الدول التي تسحب من احتياطياتها النفطية الإستراتيجية بقوة في ظل هذه الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها لعبة محفوفة بالمخاطر.

كلمة العدد: هل نشهد تسرب تداعيات وشيكة من قطاع العقارات إلى سوق النفط؟

مساهمة من: فاتح كارانفيل، كابسارك

تعود الصين إلى دائرة الضوء مجدداً بعد أن كانت في بؤرة أزمة جائحة كوفيد-19، وذلك إثر الكفاح المرير الذي تخوضه شركة إيفرغراند (Evergrande) العقارية ثاني أكبر مطور عقاري في البلاد لتفادي التخلف عن سداد ديون تزيد قيمتها عن 300 مليار دولار. وتنتشر المخاوف من تفشي هذه العدوى في الأسواق العالمية حيث يمكن أن يؤدي انهيار شركة عملاقة إلى إحداث تأثير الدومينو في إخفاقات العديد من المؤسسات المالية. وقد صنفت شركة إيفرغراند في المرتبة (122) في قائمة فورتشن العالمية لأكبر 500 شركة تجارية لعام 2021 وفقاً للإيرادات. تقدم هذه الكلمة بعض الرؤى عن مدى انتشار عدوى الأزمات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العالمي والآثار المترتبة عليها بالنسبة لسوق النفط العالمية.

بلغت حصة الأنشطة المتعلقة بالعقارات في الناتج المحلي الإجمالي الصيني، حوالي 30% خلال السنوات العشر الماضية. وتتجاوز هذه الحصة بكثير حصة الدول المتقدمة "حيث نجدها على سبيل المثال، تتراوح ما بين (19% و 17%) في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، على التوالي" (Rogof and Yang 2020). كما تحتفظ شركة إيفرغراند بحصة كبيرة في قطاع العقارات الصيني، إذ إن لديها أكثر من 1,300 مشروع منتشرة في أكثر من 280 مدينة في كافة أنحاء الصين. لذلك، إذا تخلفت هذه الشركة عن سداد ديونها، فإن ذلك سيشكل ضربة موجعة للاقتصاد الصيني. كما يقدر كل من (Rogof and Yang (2020) أنه بوسع انخفاض النشاط العقاري في الصين بنسبة 20% أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة تتراوح ما بين (5%-10%) في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وسيكون هذا التأثير أكبر بكثير إذا ترافق مع الأزمة المصرفية المرتبطة به.

على صعيد آخر، تتعرض العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية لمخاطر تخلف شركة إيفرغراند عن سداد ديونها المحتمل من خلال القروض أو الاستثمارات. كما أن هنالك تأثير عالمي لقطاع العقارات الصيني المتعثر على صناعة المعادن. إن تشير التوقعات إلى تراجع الطلب في أكبر مستهلك للمعادن في العالم (وثاني أكبر اقتصاد) سيؤدي في النهاية إلى حالة من عدم اليقين في أسواق السلع وخفض الطلب فيها والتسبب في فرض ضغوط نزولية على أسعار المعادن. وعندما تسود حالة عدم اليقين هذه في السوق فإنها تؤدي إلى حدوث تقلبات. ولقد وثقت المنشورات في هذه المرحلة توثيقاً جيداً للحركة المتزامنة والانتقال الكبيرين للتقلبات ما بين المعادن وأسعار النفط (على سبيل المثال، راجع دراسة Behmiri et al. 2019). وبالتالي، يمكننا إذا تفاهم الوضع الحالي، أن نتوقع أن تتفاعل أسعار النفط وفقاً لذلك خلال الربع الأخير من هذا العام.

كذلك يذكرنا السيناريو المذكور أعلاه بالأزمة المالية العالمية التي شهدناها في عام 2008، التي نجمت عن إخفاق مصرف الأعمال الأمريكي "ليمان براذرز" رابع أكبر مصرف استثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، في سداد ديون بلغت 619 مليار دولار. وكذلك بما حدث في النصف الثاني من عام 2008، عندما أصبحت التوقعات بشأن التنبؤات العالمية متشائمة عندما شهد الطلب على النفط الخام تراجعاً حاداً. وكما يشير (Baumeister and Kilian (2016)، فقد تكون التحولات في الطلب على النفط أكبر من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، حيث إن جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي يتألف من الاستهلاك، الذي قد يحافظ على مستوى مستقر نسبياً. وقد كان التأثير الإجمالي لهذه الأزمة على أسعار النفط خلال الأزمة المالية العالمية، تأثيراً بالغاً، إذ انهارت الأسعار من 134 دولاراً للبرميل في شهر يونيو من عام 2008 إلى 39 دولاراً للبرميل في شهر فبراير لعام 2009.

كلمة العدد: هل نشهد تسرب تداعيات وشيكة من قطاع العقارات إلى سوق النفط؟

كما سيعتمد تحديد ما إذا كانت شركة إيغراند سترسل موجة صدمة أخرى شبيهة بموجة ليمان براذرز عبر الاقتصاد العالمي على الكيفية التي تتعامل بها الحكومة الصينية مع هذه الأزمة. ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر تأكيدًا كما يرى (Daniel Yergin (2011) في كتابه (The Quest)، يتمثل في أن النفط لم يعد سلعة مادية فحسب، بل أصبح أيضًا أداة مالية. وبالتالي، وكما رأى (Yergin) أيضًا، فإن "سعر النفط يتشكل من جراء ما يحدث في كل من الأسواق المادية والأسواق المالية". ونتيجة لذلك، فإن الضائقة المالية الناجمة عن الانهيار المفاجئ وغير المتوقع لشركة كبيرة لا تؤثر فقط على قواعد سوق النفط العالمية فحسب، وإنما تتسبب أيضًا في حدوث ضجة كبيرة في الأسواق المالية، مما يجعل من مسألة التنبؤ بأسعار النفط مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد.

المراجع:

Baumeister, Christiane, and Lutz Kilian. 2016. "Forty years of oil price fluctuations: Why the price of oil may still surprise us." *Journal of Economic Perspectives* 30 (1): 139-60.

Behmiri, Niaz Bashiri, Matteo Manera, and Marcella Nicolini. 2019. "Understanding dynamic conditional correlations between oil, natural gas and non-energy commodity futures markets." *The Energy Journal* 40 (2): 55-76.

Rogoff, Kenneth S., and Yuanchen Yang. 2020. "Peak China Housing." National Bureau of Economic Research, No. w27697.

Yergin, Daniel. 2011. *The Quest: Energy, security, and the remaking of the modern world*. Penguin.



الملحق

الطلب العالمي على النفط، الربع الأول من عام 2021 حتى الربع الثالث من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)

| | | | 2020 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2021 | Q1 | Q2 | Q3 | Q4 | 2022 | Q1 | Q2 | Q3 |
|-----------------------|--------------------------|-------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------|
| Americas | OECD | United States | 19.0 | 19.3 | 19.9 | 20.8 | 20.9 | 20.2 | 20.6 | 20.5 | 20.6 | 20.6 | 20.6 | 20.7 | 20.9 | 21.3 |
| | | Canada | 2.2 | 2.2 | 2.2 | 2.4 | 2.5 | 2.4 | 2.5 | 2.4 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 | 2.5 |
| | | Mexico | 1.6 | 1.6 | 1.8 | 1.8 | 1.9 | 1.8 | 1.9 | 1.9 | 1.9 | 1.9 | 1.9 | 1.9 | 1.9 | 1.9 |
| | | Chile | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 0.3 | 0.4 | 0.3 | 0.4 | 0.4 |
| | | Total | 23.2 | 23.5 | 24.3 | 25.3 | 25.7 | 24.7 | 25.3 | 25.1 | 25.4 | 25.3 | 25.3 | 25.3 | 25.5 | 25.6 |
| | Non-OECD | Argentina | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 |
| | | Brazil | 2.9 | 2.9 | 3.0 | 3.1 | 3.1 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 3.1 | 3.1 | 3.1 | 3.0 | 3.0 | 3.1 |
| | | Venezuela | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 |
| | | RO Latin America | 2.2 | 2.2 | 2.3 | 2.4 | 2.4 | 2.3 | 2.4 | 2.4 | 2.5 | 2.5 | 2.4 | 2.4 | 2.5 | 2.5 |
| | | Total | 6.0 | 5.9 | 6.3 | 6.5 | 6.5 | 6.3 | 6.3 | 6.5 | 6.6 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.4 | 6.6 |
| Total Americas | | 29.2 | 29.4 | 30.5 | 31.8 | 32.2 | 31.0 | 31.6 | 31.6 | 31.9 | 31.9 | 31.9 | 31.8 | 31.9 | 32.2 | 32.9 |
| Europe | OECD | Germany | 2.2 | 2.1 | 2.2 | 2.4 | 2.3 | 2.2 | 2.3 | 2.3 | 2.4 | 2.3 | 2.3 | 2.3 | 2.3 | 2.4 |
| | | France | 1.5 | 1.6 | 1.6 | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | 1.6 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 |
| | | United Kingdom | 1.3 | 1.2 | 1.3 | 1.4 | 1.5 | 1.3 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.4 | 1.5 |
| | | Poland | 0.7 | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.6 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.8 |
| | | Turkey | 0.9 | 0.8 | 0.9 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 0.9 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 1.0 | 0.9 | 1.0 | 1.1 |
| | | RO OECD Europe | 6.0 | 6.1 | 6.2 | 6.6 | 6.3 | 6.3 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.8 | 6.6 | 6.7 | 6.7 | 6.8 |
| | Total OECD Europe | 12.5 | 12.3 | 12.8 | 13.8 | 13.5 | 13.1 | 13.4 | 13.5 | 13.8 | 13.8 | 13.6 | 13.7 | 13.9 | 14.3 | |
| Asia-Oceania | OECD | Australia | 1.0 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.2 | 1.1 | 1.1 | 1.1 | 1.2 | |
| | | Japan | 3.4 | 3.4 | 3.4 | 3.5 | 3.5 | 3.5 | 3.8 | 3.2 | 3.3 | 3.8 | 3.5 | 4.0 | 3.3 | |
| | | Republic of Korea | 2.4 | 2.6 | 2.4 | 2.4 | 2.5 | 2.5 | 2.7 | 2.5 | 2.5 | 2.8 | 2.6 | 2.8 | 2.6 | |
| | | New Zealand | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | |
| | | Total | 7.0 | 7.3 | 7.0 | 7.2 | 7.3 | 7.2 | 7.7 | 6.9 | 7.2 | 7.9 | 7.4 | 8.1 | 7.1 | 7.2 |
| | Non-OECD | China | 13.6 | 14.9 | 14.5 | 14.5 | 14.8 | 14.7 | 14.9 | 15.2 | 15.0 | 15.4 | 15.1 | 15.3 | 15.5 | |
| | | India | 4.5 | 4.9 | 4.7 | 4.6 | 4.9 | 4.8 | 5.1 | 5.1 | 4.8 | 5.2 | 5.1 | 5.3 | 5.3 | |
| | | Indonesia | 1.6 | 1.7 | 1.7 | 1.8 | 1.8 | 1.7 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.8 | 1.9 | 1.9 | |
| | | RO Asia | 6.4 | 6.9 | 6.8 | 7.0 | 6.9 | 6.9 | 7.3 | 7.3 | 7.8 | 7.8 | 7.5 | 7.9 | 7.7 | |
| | | Total | 26.2 | 28.4 | 27.7 | 27.9 | 28.3 | 28.1 | 29.1 | 29.5 | 29.5 | 30.2 | 29.6 | 30.4 | 30.4 | 29.8 |
| Total Asia | | 33.2 | 35.7 | 34.7 | 35.0 | 35.6 | 35.3 | 36.8 | 36.4 | 36.7 | 38.1 | 37.0 | 38.5 | 37.5 | 37.0 | |
| Middle East | OECD | Israel | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | |
| | | Bahrain | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | 0.1 | |
| | | Iraq* | 0.7 | 0.7 | 0.8 | 0.8 | 0.7 | 0.7 | 0.7 | 0.8 | 0.9 | 0.7 | 0.8 | 0.7 | 0.8 | |
| | Non-OECD | Kuwait | 0.6 | 0.5 | 0.6 | 0.7 | 0.6 | 0.6 | 0.5 | 0.6 | 0.8 | 0.5 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | |
| | | Oman | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | |
| | | Saudi Arabia | 2.8 | 2.5 | 3.0 | 3.3 | 2.7 | 2.9 | 2.5 | 3.1 | 3.4 | 2.8 | 2.9 | 2.5 | 3.1 | |
| | | Qatar | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.3 | 0.2 | 0.3 | |
| | | UAE | 1.0 | 0.9 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 1.1 | 1.0 | 1.0 | 0.9 | 0.9 | 0.9 | |
| | | Total GCC | 5.6 | 5.0 | 5.9 | 6.4 | 5.6 | 5.7 | 5.2 | 6.1 | 6.7 | 5.6 | 5.9 | 5.1 | 5.8 | 6.3 |
| | | Iran | 1.8 | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.6 | 1.6 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.8 | 1.8 | |
| | | RO Middle East | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | |
| | Total | 7.9 | 7.1 | 8.0 | 8.5 | 7.6 | 7.8 | 7.3 | 8.2 | 8.8 | 7.7 | 8.0 | 7.3 | 8.0 | 8.5 | |
| | Total Middle East | | 8.1 | 7.3 | 8.2 | 8.7 | 7.9 | 8.0 | 7.6 | 8.4 | 9.1 | 7.9 | 8.3 | 7.5 | 8.3 | 8.7 |
| Africa | Non-OECD | Egypt | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | 0.6 | | |
| | | South Africa | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.6 | 0.5 | 0.6 | 0.6 | | |
| | | Other Africa | 2.5 | 2.6 | 2.6 | 2.4 | 2.6 | 2.5 | 2.7 | 2.7 | 2.4 | 2.7 | 2.6 | 2.8 | | |
| | Total Africa | | 3.6 | 3.7 | 3.7 | 3.5 | 3.7 | 3.6 | 3.8 | 3.8 | 3.6 | 3.8 | 3.8 | 4.0 | 3.9 | 3.7 |
| Eurasia | Non-OECD | Russia | 3.4 | 3.4 | 3.5 | 3.8 | 3.8 | 3.6 | 3.6 | 3.5 | 3.8 | 3.7 | 3.7 | 3.6 | | |
| | | RO Eurasia | 2.1 | 1.7 | 1.9 | 2.1 | 2.0 | 1.9 | 1.8 | 1.9 | 2.1 | 2.0 | 2.0 | 1.8 | | |
| | Total Eurasia | | 5.6 | 5.1 | 5.4 | 5.9 | 5.8 | 5.6 | 5.4 | 5.5 | 5.9 | 5.7 | 5.6 | 5.4 | 5.5 | 6.1 |
| Global Demand | | 92.1 | 93.5 | 95.3 | 98.7 | 98.7 | 96.5 | 98.7 | 99.2 | 100.9 | 101.2 | 100.0 | 100.9 | 101.3 | 102.7 | |

إمدادات النفط العالمية للربع الأول من عام 2021 حتى الربع الثالث من عام 2023 (مليون برميل في اليوم)

| | 2021 Q1 | 2021 Q2 | 2021 Q3 | 2021 Q4 | 2022 Q1 | 2022 Q2 | 2022 Q3 | 2022 Q4 | 2023 Q1 | 2023 Q2 | 2023 Q3 |
|----------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| Africa | 7.42 | 7.38 | 7.42 | 7.61 | 7.69 | 7.73 | 7.73 | 7.68 | 7.59 | 7.50 | 7.43 |
| Americas | 31.47 | 33.35 | 33.89 | 34.04 | 34.28 | 34.95 | 35.35 | 35.04 | 34.43 | 34.41 | 34.18 |
| Asia | 9.32 | 9.26 | 9.28 | 9.19 | 9.16 | 9.14 | 9.12 | 9.09 | 9.04 | 8.98 | 8.92 |
| Eurasia | 13.38 | 13.61 | 13.60 | 14.44 | 14.60 | 14.93 | 15.22 | 15.29 | 15.36 | 15.41 | 15.46 |
| Europe | 4.38 | 3.91 | 4.34 | 4.31 | 4.33 | 4.37 | 4.42 | 4.48 | 4.54 | 4.58 | 4.59 |
| Middle East | 26.75 | 27.20 | 28.71 | 29.71 | 29.95 | 30.73 | 31.43 | 31.59 | 31.72 | 31.87 | 32.01 |
| Total | 92.72 | 94.71 | 97.24 | 99.30 | 100.01 | 101.85 | 103.27 | 103.17 | 102.68 | 102.74 | 102.58 |
| | | | | | | | | | | | |
| | 2021 Q1 | 2021 Q2 | 2021 Q3 | 2021 Q4 | 2022 Q1 | 2022 Q2 | 2022 Q3 | 2022 Q4 | 2023 Q1 | 2023 Q2 | 2023 Q3 |
| Conventional | 67.65 | 68.68 | 70.56 | 72.33 | 72.70 | 73.79 | 74.72 | 74.78 | 74.73 | 74.68 | 74.63 |
| Extra heavy oil | 3.23 | 3.27 | 3.30 | 3.31 | 3.34 | 3.38 | 3.40 | 3.39 | 3.35 | 3.31 | 3.21 |
| Oil sands | 3.06 | 2.98 | 3.11 | 3.14 | 3.18 | 3.22 | 3.26 | 3.28 | 3.29 | 3.30 | 3.31 |
| Oil shale (kerogen) | 0.03 | 0.03 | 0.03 | 0.04 | 0.04 | 0.05 | 0.05 | 0.05 | 0.05 | 0.06 | 0.06 |
| Other liquids | 6.37 | 6.47 | 6.66 | 6.60 | 6.42 | 6.86 | 7.07 | 6.84 | 6.67 | 7.10 | 7.29 |
| Tight oil | 10.06 | 10.81 | 11.19 | 11.46 | 11.85 | 12.04 | 12.27 | 12.35 | 12.19 | 11.95 | 11.75 |
| Unconventional gas | 2.31 | 2.47 | 2.38 | 2.41 | 2.48 | 2.52 | 2.51 | 2.47 | 2.40 | 2.34 | 2.33 |
| Total | 92.72 | 94.71 | 97.24 | 99.30 | 100.01 | 101.85 | 103.27 | 103.17 | 102.68 | 102.74 | 102.58 |
| | | | | | | | | | | | |
| | 2021 Q1 | 2021 Q2 | 2021 Q3 | 2021 Q4 | 2022 Q1 | 2022 Q2 | 2022 Q3 | 2022 Q4 | 2023 Q1 | 2023 Q2 | 2023 Q3 |
| Algeria | 0.87 | 0.88 | 0.92 | 0.95 | 0.95 | 0.96 | 0.96 | 0.96 | 0.96 | 0.96 | 0.96 |
| Angola | 1.11 | 1.08 | 1.09 | 1.11 | 1.12 | 1.11 | 1.11 | 1.09 | 1.07 | 1.05 | 1.03 |
| Congo | 0.28 | 0.27 | 0.26 | 0.25 | 0.25 | 0.25 | 0.25 | 0.24 | 0.24 | 0.24 | 0.23 |
| Equatorial Guinea | 0.11 | 0.12 | 0.12 | 0.11 | 0.10 | 0.10 | 0.10 | 0.09 | 0.08 | 0.07 | 0.06 |
| Gabon | 0.16 | 0.17 | 0.18 | 0.17 | 0.17 | 0.17 | 0.17 | 0.17 | 0.17 | 0.17 | 0.17 |
| Iran | 2.18 | 2.47 | 2.52 | 2.60 | 2.71 | 2.83 | 2.96 | 3.09 | 3.23 | 3.34 | 3.44 |
| Iraq | 3.94 | 3.98 | 4.08 | 4.22 | 4.23 | 4.32 | 4.39 | 4.40 | 4.41 | 4.42 | 4.42 |
| Kuwait | 2.33 | 2.36 | 2.46 | 2.53 | 2.53 | 2.61 | 2.68 | 2.68 | 2.68 | 2.68 | 2.68 |
| Libya | 1.18 | 1.16 | 1.20 | 1.22 | 1.19 | 1.18 | 1.18 | 1.18 | 1.19 | 1.20 | 1.21 |
| Nigeria | 1.31 | 1.32 | 1.24 | 1.33 | 1.41 | 1.45 | 1.47 | 1.47 | 1.45 | 1.43 | 1.40 |
| Saudi Arabia | 8.36 | 8.40 | 9.45 | 9.92 | 9.92 | 10.17 | 10.41 | 10.41 | 10.41 | 10.41 | 10.41 |
| UAE | 2.61 | 2.65 | 2.77 | 2.86 | 2.86 | 3.02 | 3.17 | 3.17 | 3.17 | 3.17 | 3.17 |
| Venezuela | 0.52 | 0.53 | 0.52 | 0.59 | 0.64 | 0.68 | 0.71 | 0.73 | 0.75 | 0.75 | 0.76 |
| Oil field production | 24.96 | 25.39 | 26.82 | 27.86 | 28.08 | 28.85 | 29.54 | 29.68 | 29.79 | 29.88 | 29.93 |
| Other production | 5.29 | 5.27 | 5.36 | 5.56 | 5.67 | 5.73 | 5.75 | 5.73 | 5.69 | 5.68 | 5.69 |
| OPEC | 30.25 | 30.66 | 32.18 | 33.42 | 33.75 | 34.58 | 35.29 | 35.41 | 35.48 | 35.56 | 35.63 |
| | | | | | | | | | | | |
| | 2021 Q1 | 2021 Q2 | 2021 Q3 | 2021 Q4 | 2022 Q1 | 2022 Q2 | 2022 Q3 | 2022 Q4 | 2023 Q1 | 2023 Q2 | 2023 Q3 |
| Call on OPEC | 31.04 | 29.45 | 28.44 | 27.62 | 27.24 | 26.23 | 25.52 | 25.75 | 26.31 | 26.32 | 26.55 |
| OPEC | 30.25 | 30.66 | 32.18 | 33.42 | 33.75 | 34.58 | 35.29 | 35.41 | 35.48 | 35.56 | 35.63 |
| OPEC Partner | 15.23 | 15.44 | 15.41 | 16.29 | 16.44 | 16.78 | 17.08 | 17.16 | 17.23 | 17.28 | 17.33 |
| Non-OPEC | 47.23 | 48.61 | 49.65 | 49.60 | 49.82 | 50.49 | 50.90 | 50.60 | 49.97 | 49.90 | 49.63 |
| Total | 92.72 | 94.71 | 97.24 | 99.30 | 100.01 | 101.85 | 103.27 | 103.17 | 102.68 | 102.74 | 102.58 |

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء المسؤولية

© حقوق النشر 2021 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم "التقرير"- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك. كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغيرات الفعلية في جانبي العرض والطلب أكثر تقلباً، فقد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل علمية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية- ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناء على هذا التقرير، أو استفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير. كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل -أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل- نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

عادة ما تستخدم تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) توقعات الناتج المحلي الإجمالي لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، ونظراً لتوقيت صدور هذا المنشور، فقد تم استخدام بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي لأوكسفورد اكونوميكس (Oxford Economics) بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي.

استخدمت في إعداد هذا التقرير نفس المعلومات المأخوذة من شهر سبتمبر عام 2021.





www.kapsarc.org